ابن السراج وآراء يجب تصحيحها

أ.د عبد الهادى أحمد فراج
الأستاذ المساعد بالكلية

« تقـــــديم »

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين • ثم « أما بعـــد » ••••

فهذا البحث ليس مجرد تعريف بابن السراج ، ولا بجهوده اللغوية وانما يهتم فى المقام الأول بتصحيح بعض الآراء التى نسبت اليه فى كتب العلماء المتأخرين •

واذا كنت قد عرفت به وبآثاره تعريفا موجزا فلأن هـذا يمثل جانبا ضروريا من البحث ، لكى نعرف جوانب العظمة فى شخصية هذا الرجل ، وما بذله من جهـد مثمر طيب ، يدل على مدى ادراكه وغزارة علمه ، وتذوقه للغة العربية ، حتى تبوأ مكانة عظيمة جعلت كثـيرا من المؤرخين يعدونه من أئمة اللغة ، ويعدون كتابه (الأصول) ركنا من أركانها ، حتى أنهم قالوا : « مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله » أى : كان مشتتا مبعثرا حتى جمع فى هـذا السفر العظيم •

وتبدو أهمية هـذا البحث من ناحيتين :

الأولى : أن كثيرا من العلماء والباحثين الذين جاءوا بعـده نسبوا له أقوالا لمـا عرضتها على أهم كتـابين له فى مجـال الدراسـات النحوية وهما (الأصول ، والموجز) وجدت المخالفة واضحة بين هذه الأقوال وما فى هذين الكتابين ، فقمت بذكر هـذه المسائل ووثقتهـا من كتب أصحابها ، ثم بينت وجـه الصواب فيها بالأدلة التى يؤيدها ما أقـول .

الثانية : بعض الباحثين أقام خلافات ومناقشات واسعة بين رأى الجمهور وبين رأى ابن السراج فى هـذه القضايا ، وكثر الجـدل واحتدمت الخصومة ، ولو أن هؤلاء رجعوا الى المصدر الأصلى لنحو ابن السراج ودققوا النظر فيه لعرفوا الحقيقة وتبينوا أنه لا أسـاس لهـذا الخلاف الذى أوردوه .

واقتضت طبيعة البحث أن يأتى فى فصلين يسبقهما تمهيد .

تحدثت فى التمهيد عن جهود العلماء والباحثين فى مجال تصحيح أقوال نسبت لعلماء وفى كتبهم ما يخالفها ، ومن هؤلاء : فضيلة الامام الأكبر د/ عبد الرحمن تاج فى بحثه القيم « درء مظاهر من الجـرأة فى تفسير الكتاب العزيز » والعلامة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة وغيرهما وذكرت نماذج من تصويباتهم .

وأما الفصل الأول فتحدثت فيـه حديثا موجزا عن ابن السراج وآثاره العلمية ولم أطل فيه ، لأننى مسبوق فى هـذا بما كتبـه الأستاذان الفاضلان د/ عبد الحسين الفتلى محقق كتاب الأصـول ،

ود/ محمد محمد سعيد محقق كتاب « الموجز » وحاولت قدر المستطاع أن يكون عملى مكملا لا مكررا •

وفى الفصل الثانى : أوردت المسائل الستة التى وقفت عليها من خلال كتب النحاة المتأخرين ، وذكرت من نسبها لابن السراج ، ونقلت أقوالهم من كتبهم ، ثم عرضتها على تراثه ، وصوبت هـذه الآراء وفق ما هو موجود فى كتابيه راجيا أن يكون عملى أقرب الى الصواب •

وجاء ترتيب المسائل فى هـذا الفصل على طريقة ابن مالك فى « الألفية » لأنها ــ فى نظرى ــ أيسر الطـرق وأسلسها ، لكثـرة النظر فيها •

وانى لأرجو أن أكون بعملى هـذا قد أسهمت بجهد فى تصحيح بعض أقوال هـذا العالم وذكر الصواب فى بعض مسائل الخلاف بينه وبين غيره من النحاة كما توهمها بعض اللاحقين •

والله أسأل أن يجعل عملى مقرونا بالاخـلاص ، لكى يكون فى ميزان حسناتى يوم العرض عليه انه جواد كريم ، وهو حسبى ونعم الوكيـــل •

تمهيـــــــد :

من جهود الباحثين فى هـذا المجـال

سيجد القارىء فى هـذا البحث تصحيحا لأقوال عامة قالها بعض الأقدمين ، ورددها بعض المحدثين ، نعلم من أعلام النحو العربى هـو ابن السراج ، وهـذه الآراء كانت فى أشـد الحـاجة الى المناقشـة والتحقيق والتصويب ، وقد اهتديت من وراء ذلك الى نتيجة مهمة وهى :

وجوب التحقيق مما ندرسه من آراء ونقول ، ووجوب الرجوع الى المصادر الأصلية لها لأن القارىء سيكشف ـ حتما ـ عن أوجه من الاختلاف بين بعض المصادر الناقلة والمنقول منها .

ولا أدعى أننى مبتدع فى هـذا المجال ، فهناك كثير من العلماء والباحثين من قام بمثل هـذا العمل ، فصحح آراء لمن سبقه ، وحقق أقوالا لمن سلفه ، وكان القصد من وراء ذلك قراءة هـذا التراث قراءة فاحصة متأنية تدرك عظمة ما خلفه علماؤنا الأفذاذ من فكر وحضارة ، والعمل على تصحيح ما بدر من خطأ ، أو تصويب رأى وجـد فيـه بعض القصور ، وأذكر حينما كنا فى مرحلة الدراسات « العليا » كان أستاذنا العلامة الدكتور / محمد رفعت فتح الله ـ رحمه الله ـ يهتم بهذا الأمر اهتماما كثيرا ، وكان يوجهنا وينبهنا الى كثـير من مثل تلك المواضع وكان يطبق ذلك عمليا فى أثناء شرحه ، ولعل هـذه الفـكرة ظلت كامنة الى أن يسر الله لى ذلك .

ويتأكد ذلك بعـد انتشار الطباعة وبعـد أن أظهرت المطابع كمـا هائلا من الكتب التى كانت مخـطوطة الى عهـد قريب ، ولكنها الآن أصبحت فى متناول يد الدارسين والباحثين مما جعل هـذه المهمة أسهل منها لو كنت قبل ذلك ، فالرجوع الى المصادر والنظر فيها أضـحى أمرا سـهلا .

وأعترف صراحة أن الفكرة فى ذاتها ليست جديدة لأن هناك من العلماء ـ قديما وحديثا ـ من قام بمثل هـذا ، وأسدى الى العلم عامة والى النحو خاصة ، خدمات عظيمة فجزاهم الله خير الجزاء .

ان الانسان ليهوله أن يجد أقوالا نسبت لعلماء سابقين ، وأقام بعض الباحثين المحدثين حولها خلافات ومناقشات كبيرة ، وحقيقة الأمر أنه لا خلاف من الأصل ، لأن صاحب القول ما قال به الجمهور ، ومثال بسيط على ذلك : أننى قرأت فى بعض الكتب المؤلفة حديثا وبعض الرسائل العلمية الخلاف بين الجمهورين ابن السراج فى «ليس» ونسبوا لهذا العالم أنه قال ان « ليس » حرف •

ودارت الخلافات على أشدها ، وابن السراج ينص صراحة فى كتبه على أن « ليس » فعل ، كما قال الجمهور ، وكما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى ، ان مرد ذلك فى نظرى يرجع الى عدم الدقة فى النقل أو يرجع الى اجتزاء القاعدة أو الرأى ، أو يكون ذلك بفعل المعاصرة التى وقعت بين بعض العلماء •

انها — كما قلت — قضية تحتاج الى عمل وجهد ، لأنها تتصل بأغلى وأعز ما نملك وهو « تراثنا النحوى العظيم » فهذه الكتب يجب أن تقرأ قراءة فاحصة كاشفة لا قراءة عابرة يستلزمها الموقف لتوثيق رأى أو شاهد ، أو اكمال جزئية من موضوع ما ثم الاحالة الى مكانها من الكتاب المنقول منه بمثل قولهم : انظر كذا ، أو راجع كذا ، ثم اثبات الجزء والصفحة •

واليك بعض النماذج أسوقها لعلماء وباحثين قبلى فى هذا المضمار :

اهتم(١) الامام الأكبر فضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج بمثل هذا

---

(١) مجلة الأزهر ذو القعدة ١٣٨٦هـ استغرق البحث أعدادا متتالية من المجلة •

ومن يقرأ بحثه القيم بعنوان : « درء مظاهر من الجرأة فى تفسير الكتاب العزيز » وفى مبحث : « ــ لا ــ التى قيل أنها زائدة وليست كذلك » أورد الشيخ المسألة الآتية :

تعرض الفخر الرازى(٢) لزيادة « لا » عن تفسير أول سورة القيامة ، واستشهد ببيت امرىء القيس(٣) :

لا وأبيك ابنة العامرى لا يدعى لقوم أنى أفر

وأنه يصلح للرد على أن « لا » لا تزاد فى أول الكلام ، اذ ان الشاعر زادها فى مستهل قصيدته •

قال الشيخ معلقا على هذا الكلام :

« والذى نريد أن ننبه اليه أن هذا البيت ــ بعد الرجوع الى الديوان ليس مطلع قصيدته والحقيقة أن مطلعها بيت يقول فيه :

أحار بن عمرو كأنى خمر ويعدو على المرء ما يأتمر(٤)

فكما رأيت صحح الشيخ المفضال كلام العلامة الرازى ، وأثبته على الوجه الصحيح بعد أن رجع الى ديوان الشاعر •

---

(٢) التفسير الكبير للرازى ٣٠/٢١٤ الطبعة الأولى مطبعة عبد الرحمن محمد بمصر •

(٣) ديوانه ص ١٥٤ من المتقارب ، من مراجعة : العينى على الخزانة ٤/٤٨٩ والشعر والشعراء ١/١٢٢ •

(٤) ديوان امرىء القيس ١٥٤ من المتقارب من مراجعة : المقتضب ٤/٢٣٤ واللسان (أمر) ونسبه للتمرين تولب وفى الخزانة ١/٩٥ (بولاق) نسب لربيعة بن حشم ، وبلا نسبه فى الهمع ٢/١١ والأشمونى ١/٣٢ •

وكان للأستاذ العلامة / محمد عبد الخالق عضيمة نفس طويل فى هـذا المضمار ، اذ استطاع تصـحيح كثـير من الآراء والنقول التى نسبت للمبرد ، وليس لها أصل فى كتبه ، أو أن الذى فى كتبه يخالف ما قيل عنـــه •

يقول(٥) فى مقدمة (المقتضب) :

« وفى نشر هـذا الكتاب تصحيح لمذهب علم من أعلام العربية ، فما أكثر ما نسب الى المبرد من أقوال تعارض ما أثبت فى مقتضـيه وفى ظنى أن الذى جـر عليه ذلك اقدامه على نقد كتاب سيبويه حيث جمع ذلك فى كتـاب » •

ويقول(٦) الدكتور / محمود فهمى حجازى :

« واذا كان تحقيق النصوص العربية بعامة أمرا يحتاج الى الصبر والدقة والتضحية بالوقت والجهـد فان تحقيق المؤلفـات النحوية ــ بخاصة ــ يحتاج الى مضاعفة الجهد ، والوقوف أمام كل لفظ ، والشك فى كل كلمة ، ومراجعة الآراء المختلفة للنحويين القـدامى حول هـذه المسألة أو تلك ••• » •

وقد يكون هـذا الكلام هينا لمن يمر عليه سريعا بمجرد النظـر العابر ، لكن الذى يعـالج هـذه الأمور ويتجشم الصعاب من أجـل تصحيح نص ، أو رأى ، أو كلمة ، هو الذى يدرك حقيقة هـذا الكلام فربما قرأ الباحث الجاد مئـات الصفحات لكى يوثق رأيا أو يعثر على نص ضائع وقد يرجع من رحلته بخفى حنين ولكن اذا أدركنا أن عدة

---

(٥) ١/٨ ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية •

(٦) مقدمة شرح كتاب سيبويه للسـيرافى ١/٣ ط الهيئة العامة للكتاب •

الباحث هى المثابرة والصبر حتى يصل الى ما يريد هانت تلك الصعاب .

وفى مثل هـذا يطالعنا قول أحـد الباحثين(٧) :

« لقد اتضح من خلال الدراسـة أن كثيرا من الآراء نسبت خطأ الى بعض العلماء وظهر ذلك جليا بعـد ظهور مؤلفاتهم ، فقـد نسبوا للأخفش أقوالا لم يقل بها وكذلك فعلوا مع الفراء ، الذى كانت تنسب اليـه الآراء المخالفة للجمهور ويطوى ذكر الآراء الموافقة لهم ، وهـو يعد بحق ـ المؤسس الحقيقى للمدرسة الكوفية وقـد اتسمت آراؤه بالجرأة فى مخالفة البصريين » .

وسأضرب بذلك مثـالا :

اهتم الفراء بـ « نعم وبئس » كثيرا ، لكثرة ورودهما فى القرآن الكريم ، فتحدث عن أحكامها فى أكثر من موضع فى كتـابه (معانى القـرآن) .

والعلماء وضـحوا الخـلاف(٨) بين البصريين والكوفيين فى اسميتهما أو فعليتهما ، فالبصريون على أن « نعـم وبئس » فعلان ، والكوفيون على أنهما اسمان .

وقد صرح ابن عقيل باسم الفراء قائلا بما قال به الكوفيون لأنه من أعلامهم ، قال(٩) : « وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء الى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قولهم : نعـم السير على بئس العير ، وقول الآخر : « والله ما هى بنعم الولد ! ..

---

(٧) هو الدكتور : أحمد محمد عبد الله فى كتابه « مسائل الخلاف فى كتب أعاريب القرآن الكريم ص ٢٤٩

(٨) انظر ذلك فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥ دار هجر للطباعة والأمالى الشجرية ٢/٣٨٨ .

(٩) شرح الألفية لابن عقيل ٣/١٦٠ .

وهـذا الكلام نفسـه قاله ابن مالك فى كتـاب « شرح التسهيل » قال(١٠) « وزعم الفراء وأكثر الكوفيين انهما اسمان » .

قال(١١) صاحب كتاب (النحو وكتب التفسير) :

« لم يذكر الفراء أنهما اسمان ، ولا يفهم من أقواله فيهما ذلك » .

ولا ننسى ونحن بصدد هذا الحديث الجهد الذى بذله الدكتور / أحمد عبد اللاه هاشم لتبرئة الزمخشرى من القول بأن « لن » تفيـد التأبيد فى النفى ونفى ذلك عنـه(١٢) .

وفى دراسة قام بها باحث معاصر(١٣) عن الأخفش وآرائه التى وافق فيها الكوفيين صحح مسألتين نسبتا خطأ له من نحاة متأخرين . وهاتان المسألتان هما :

(أ) نسب اليه أنه عد (رب) اسما لا فعلا ، لأنها فى التقليـل والتكثير مثل : (كم) ، وبين الباحث أن الأخفش لم يقل ذلك وأثبت أنه قال أن (رب) حرف جر ، وليس اسـما .

(ب) نسب اليه ـ أيضا ـ القول بجواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجـوده فى الكلام ، ورد الباحث هـذا الكلام ، وذكر أن الأخفش نص على نيابة المفعول به لا غيره ، وساق النصوص المثبتـة لذلك من معانى القرآن .

---

(١٠) ٣/٥ . (١١) هو الدكتور / عبد الله رقيدة انظر ١/٢٦٢ .

(١٢) د/ أحمد هاشم قضية (لن) بين الزمخشرى والنحاة .

(١٣) هو الدكتور جمال مخيمر ـ رحمه الله ـ فى بحثه (مع الأخفش الأوسط فى معانى القرآن) ص ٦٠ .

كذلك حظيت آراء ابن أبى الربيع الاشبيلى ، صـــاحب كتابى : (البسيط) و (الملخص فى ضبط قوانين العربية) بمثل ما حظيت به آراء الأخفش من غربلة وتمحيص •

وقد صحح أحد الباحثين(١٤) ما نسب اليه من آراء ما فى كتبه يخالفها ، وحصر ذلك فى مسائل خمس هى :

(مسألة اعراب الأسماء الستة ، ومسألة بدل النكرة من المعرفة ، ومسألة مجىء لكن للعطف اذا وليتها جملة ، ومسألة الالغاء والتعليق ومسألة : أعلم وأرى : هل تنصب ثلاثة مفاعيل أو لا ؟ ••••) •

وبعض آراء ســيبويه فهمت على غير وجههـــا المـــراد ، وقـــام باحث(١٥) معاصر بتوضيح وجه الصواب فى تلك القضية ، فى بحث استغرق مائتى صحيفة ، اشتمل على مباحث فى النحـــو ومباحث فى الصرف ، ومباحث فى القراءات القرآنية • « وبعد » فكل تلك البحوث وغيرها تقوم بمهمة عظيمة أساسها صـــحة النقل عن كتب الأقدمين ؛ فهى تعمل على نسبة كل رأى أو قول لصاحبه ، دون زيادة أو نقص أو تحريف ، حتى توضع الأمور فى نصابها الصحيح لأن القاعدة تقـــرر : أن ما بنى على خطـــأ فهو خطـــأ ، وبالتالى : كل ما بنى على صـــواب فهـــو صـــواب •

---

(١٤) هو الدكتور عبد العزيز على صالح فى بحثه (ابن أبى الربيع وآراؤه النحوية) ص ١٨ ــ ٣٨ •

(١٥) هو الدكتور صبحى عبد الحميد (ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه) ط • دار الطباعة المحمدية بمصر الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ

الفصل الأول

المبحث الأول

ابن السراج وآثاره العلمية

أولا ـ الترجمة الذاتية له

نسبه وأسرته :

هو العالم الثبت : محمد بن السرى بن سهل النحوى البغدادى المعروف بابن السراج نسبة الى عمل السروج ـ أحد أئمة اللغة والأدب فى عصره وكتبه : أبو بكر •

ترجم له عدد كبير من أصحاب الطبقات والتراجم والسير(١) •

وهناك أناس سموا بابن السراج غيره لكنه أعظمهم قدرا ، وأخلدهم ذكرا ، فسلم له هذا اللقب حتى انه اذا أطلق انصرف اليه لم ينازعه فيه أحد غيره وهذا ان دل فانما يدل على عظيم شهرته ، وعلو قدره ، ورسوخ قدمه •

---

(١) تنظر ترجمة فى الكتب الآتية : معجم الأدباء ١٨/١٩٧ ط دار الفكر الطبعة الثالثة ١٩٨٠ وأخبار النحويين للسيرافى ١/٨١ وتاريخ بغداد ٥/٣١٩ والفهرست لابن النديم ص ٩٢ دار المعرفة ـ بيروت وأنباه الرواة للقفطى ٣/١٤٥ ووفيات الأعيان ٣/٤٦٢ والوافى بالوفيات ٣/٨٦ ومراتب النحويين ١٣٥ ، وبغية الوعاة ١/١٠٩ وكشف الظنون ١/١١١ والاعلام ٦/١٣٦ وقسم الدراسة من تحقيق الأصول، وكذلك قسم الدراسة من تحقيق الأصول ، وكذلك قسم الدراسة من تحقيق الموجز ، وكلاهما لابن السراج الأول تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ، والثانى تحقيق د/ محمد محمد سعيد •

مولـده ونشـــأته :

ولد ابن السراج فى بغـداد ، وبها نشأ ، وشهد حضـارة العرب الزاهرة فى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجرى ، وكان ذلك تحت ظلال الدولة العباسية وفى فترة من أزهى عصورها .

ولم تذكر المراجع شيئا ذا بال عن أسرته ، ولا عن حياته الخاصة ، وكل ما ذكر عنـه أنه يهوى جارية من القيان ، وقد جفتـه(٢) وأنه كان له أولاد دليل ذلك ما رواه الخطيب البغدادى قال(٣) : (وحضر فى يوم من الأيام بنى له صغير فأظهر من الميل اليه والمحبة له ما يكثر من ذلك فقال له بعض الحاضرين أتحبه أيها الشيخ ؟ فقال متمثلا :

أحب حب للشـــحيح ماله قد كان ذاق الفقر ثم ناله

ثقافتـــــه :

لقد تهيأ لابن السراج منـذ نشأته جو علمى ، فهو قـد ولد فى « بغـداد » وهى حاضرة الخلافة الاسلامية ــ آنذاك ، وعاش عالمنا لا يشغله شىء عن طلب العلم ، واختلف الى حلقات تدريس العلماء ، وتلقى العلم على يد كثير من مشايخ عصره ، ونهل من معارفهم فتعددت ثقافاته ، وتنوعت معارفه ، يدلنا على ذلك تنوع الكتب التى ألفها ، كما سنذكر بعـد قليل ، وقد تعمق فى القديم ، كما أفاد من الحديث ، وقد

---

(٢) تاريخ بغداد ٥/٣١٩ ومعجم الأدباء ١٨/١٩٩ .

(٣) تاريخ بغداد ٥/٣١٦ .

ذكرت الكتب التى ترجمت له أنه درس الموسيقا والمنطق بجانب دراسته لعلوم اللغة والأدب(٤) .

والحد بين العلوم فى تلك الفترة لم يكن فاصلا ، وخير دليل على ذلك أن اللغويين والنحويين والقراء كانت لهم جهات التقاء كثيرة ، وأثر هـذا الالتقاء على المعلمين والمتعلمين فكنت ترى الواحـد يبرز فى الثلاثة أو على الأقل فى فرعين منهما . ثم خطا العلماء بعد ذلك خطوات فيما يمكن أن يسمى بـ « التخصص » ولكن ليس بمفهومه الدقيق الذى عرف فيما بعـد .

وقد اشتغل ابن السراج بعلوم الأدب ، وكان يقصد بها حينئذ على حـد مصطلح الأنبارى(٥) :

« النحو واللغة والصرف والعروض ، والقوافى وصنعة الشـعر وأخبار العرب وأنسابهم » .

وكانت الدراسة اللغوية فى « بغـداد » فى تلك الفترة تدور فى الغالب ـ حـول كتاب (سيبويه) وقد درسه ابن السراج على عالم متمكن ، عارف بدقائق الكتاب وخباياه وهو « المبرد »(٦) .

وتحول بعد موت المبرد (ت ٢٨٥هـ) الى حلقات الزجاج يعب منها وينهل ثم استقل عنه بحلقة كان يؤمها كثـيرون ، فى مقـدمتهم

---

(٤) معجم الأدباء ١٩٧/١٨ والبغيـة ١٠٩/١ والأعلام ٢٣٦/٦ والمدارس النحوية ١٤٠ د/ شوقى ضيف ط دار المعارف .

(٥) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ٦٠ .

(٦) ذكر السيوطى فى البغية ١٠٩/١ أنه عول على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين فى مسائل كثيرة .

« السيرافى » و (أبو على الفارسى) وقرأ الفارسى كتاب سيبويه عليه ، وكان ابن السراج يعنى عناية كبيرة بعلل النحو ومقاييسه ، وفيهما صنف كتاب « الأصول الكبير » وكان ذا ذكاء وفطنة ، ومؤلفاته حازت اعجاب الناس وكان مع فضله وعلمه يحسن نظم الشعر ، وانشاد المأثور منه فى الأوقات والمواقف المناسبة ، وكانت فيه حسن ورقة شعور ، وقد رويت له أشعار تدل على مقدرة وتمكن .

ومن نماذج شعره ما قاله فى جارية كان يهواها ، وجفته قال(٧) :

قايست بين جمالها ومقالها ... فاذا الملاحة بالخيانة لا تفى
حلفت لنا ألا تخون عهودنا ... فكأنما حلفت لنا ألا تفى
والله لا كلمتها ولو أنها ... كالبدر أو كالشمس أو كالمكتفى

و « المكتفى » هو الخليفة العباسى المعروف ، ولهذا الشعر قصة طويلة حكاها ابن خلكان وياقوت الحموى ، ولولا الاطالة لذكرتها هنا(٨) .

وقد درس ابن السراج المنطق ــ أيضا ــ وكان علماء النحو قديما يهتمون به ، لأن فى النحو أحكاما تستنتج ، وقياسا يتبع ، وقد ذكروا أن « الفارابى » كان يجتمع مع « ابن السراج » فيقرأ عليه النحو ، وابن السراج يقرأ عليه المنطق(٩) .

---

(٧) وفيات الاعيان ٣/٤٦٢ ، وانباه الرواة ٣/١٤٦ ، ومعجم الأدباء ١٨/١٩٩ .

(٨) المراجع السابقة .

(٩) عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ٢/١٣٦ .

أخـــلاقه وصـــفاته :

لقـــد كان ابن السراج خليفة المبرد ، وتتلمذ على يديه ، فأخذ من شيخه كثيرا من الصفات الحسنة الطيبة .

فيروى أنه كان ذا شخصية قـــوية ، مستقلة ، وكانت له صـــلات صداقة مع كثير من علماء عصره فى بغـــداد وغـــيرها ، ولاســـيما ابن مجـــاهد(١٠) .

قال القفطى(١١) :

« يعد ابن السراج من النحويين البغداديين الذين ظهرت عليهم فى دراستهم للنحو النزعة البصرية » .

وقال المرزبانى(١٢) : « كان أحدث أصحاب المبرد سنا مع ذكاء وفطنـــــة » .

وقال ابن خلكان(١٣) : « كان أحد الأئمة المجمع على فضله ونبله وجلالة قدرة فى النحو والأدب » .

وقال عنـــه ابن قاضى شهبة(١٤) : « كان ثقة أديبا شاعرا اماما فى النحو ، بليغا فى الرأى متينا » .

---

(١٠) معجم الأدباء ١٨/١٩٨ .
(١١) أنباه الرواة ٣/١٤٥ .
(١٢) معجم الأدباء ١٨/١٩٧ والبغية ١/١٠٩ .
(١٣) وفيات الأعيان ٣/٤٦٢ .
(١٤) طبقات النحاة ١٥/٥٢ نقلا عن مقدمة الأصول ١/١١٢ .
(١٥) معجم الأدباء ١٨/١٩٨ .

وقال عنه ياقوت(١٥) : « كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين واليه انتهت الرياسة فى النحو بعد المبرد » .

وكان ابن السراج يعرف لأساتذته قدرهم ، ومكانتهم ، ومما يدل على ذلك ما حدث به الرمانى قال(١٦) : « جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتاب الأصول له ، فقال قائل : هو أحسن من المقتضب للمبرد ، فقال أبو بكر : لا تقل هذا ، انما استفدنا ما استفدناه من صاحب « المقتضب » وأنشد :

ولو قبل مبكاها بكيت صبابة
بسعدى شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلى فهيج الى البكا
بكاها فقلت الفضل للمتقدم

ولم يعرف عنه أنه كان بيخس أستاذ له ، بل كان وفيا لهم ، يثنى عليهم كثيرا ، وذلك خلق العلماء والفضلاء .

أساتذته(١٧) :

أخذ ابن السراج العلم عن شيوخ كان لهم باع طويل فى البحث والاطلاع والتنقيب ، وكانت بغداد تزخر بهم ، فعكف على دروسهم وارتشف من ينابيع فكرهم ، ومن هؤلاء :

---

(١٦) معجم الأدباء ١/٢٠٠ وانباه الرواة ٣/١٤٦ .
(١٧) لا أطيل فى ترجمة هؤلاء الأعلام لشهرتهم .

١ ـ المبـــــرد(١٨) :

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ امام نحاة البصرة فى القرن الثالث الهجرى من تلاميذه : الزجـاج ونفطويه وابن السراج والصفار وغيرهم .

٢ ـ الزجـــــاج(١٩) :

ابراهيم بن السرى الزجاج وكنيته أبو اسحاق ت ٣١١هـ انتهت اليـه رئاسة النحو البصرى بعد المبرد ، اتصل بـ « ثعلب » فى أول الأمر ثم لازم المبرد ، وكان يقدمه على أقرانه .

ولم تذكر كتب التراجم من شـــيوخ ابن السراج غير هـذين العـــالمين .

معاصـــروه :

ممن عاصر ابن السراج : الأخفش الصغير ، وأبو بكر بن دريد ، وأبو الحسين عبد الله بن ســفيان النحـوى ، وأبو بكر بن الأزهر ، وأبو بكر ابن مجاهد ، وأبو بكر بن على المعروف بـ « مبرمان » وابن كيسان ومحمد بن جعفر الصيدلانى ، وهؤلاء أساتذة كبار لهم مكانتهم فى العلوم اللغوية والدراسات القرآنية ، وقد ظهرت هـذه الشخصيات

---

(١٨) مقدمة المقتضب ص ١١ اثبت المحقق مراجع كثيرة ترجمت له تتعدى الخمسة عشر مرجعا .

(١٩) وفيات الأعيان ١/٣١ وطبقات الزبيدى /١١١ وانظر مقدمة معانى القرآن واعرابه .

فيما بعد واجتمعت تحت سماء « بغداد » فسدوا الفراغ الذى حدث بعد موت أشياخهم الأخفش ، وأبى عبيدة ، والمازنى ، والمبرد ، ولقد بلغت الثقافة اللغوية على أيدى هؤلاء حد النضج ، وأوشكت على الاكتمال وكان ذلك فى مطلع القرن الرابع الهجرى .

تلاميذه :

تصدر ابن السراج للتدريس فى « بغداد » وخلف أستاذيه المبرد والزجاج — فى قراءة كتاب سيبويه ، ثم نشط للبحث والتأليف ، ومن تلاميذه الذين صاروا أعلاما فيما بعد :

١ — الزجاجى(٢٠) :

أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ولد بنهاوند ، وطاف كثيرا من البلدان ، ونزل « بغداد » ومات بـ « طبرية » .

من العلماء الذين لقبهم وأخذ عنهم : الزجاج ، وابن السراج ت ٣٣٧هـ .

٢ — السيرافى(٢١) :

أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى نحوى مرموق المكانة ، لزم ابن السراج ، ومبرمان ، وعنهما أخذ أكثر النحو ، من مؤلفاته الكتاب القيم (شرح كتاب سيبويه) تولى منصب القضاء فى (بغداد) ت ٣٦٨هـ .

---

(٢٠) البغية ٢/٧٧ والأعلام ٣/٢٩٢ .

(٢١) الفهرست ٩٣ وأخبار النحويين ٨٢ وانظر قسم الدراسة من خمس رسائل فى شرح الكتاب للسيرافى .

٣ ــ أبو علي الفارسي(٢٢) :

ذكر الفارسي أنه قرأ على أبي بكر بن السراج ديوان النابغة من رواية الأصمعي ، ومن تلاميذ الفارسي : ابن جني توفي الفارسي سنة ٣٧٧هـ .

٤ ــ الرماني(٢٣) :

أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، باحث معتزلي ، مفسر ، نحوي أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج ، من مصنفاته (معاني الحروف) وقد شرح كتاب الأصول وكتاب (الموجز) توفي عام ٣٨٤هـ .

٥ ــ أبو علي القالي(٢٤) :

اسماعيل بن القاسم عيذون بن عيسى بن محمد بن سليمان سمي بالقالي نسبة الى بلدة (قالي قلا) وهو من تلاميذ ابن السراج توفي عام ٣٥٦هـ .

٦ ــ الأزهري(٢٥) :

أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري اللغوي ، الأديب

---

(٢٢) تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ والفهرست ٩٥ وكتاب أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي .

(٢٣) أنباه الرواة ٢٩٤/٢ والبغية ١٨٠/٢ والأعلام ٣١٧/٤ .

(٢٤) معجم الأدباء ٢٧/٧ وفيات الأعيان ٢٠٤/١ .

(٢٥) معجم الأدباء ١٦٥/١٧ والبغية ١٩/١ .

أخـذ عن نفطويه وابن السراج ، وألف كتـاب « التهـذيب » وغيره ت ٣٧٠هـ .

وفاتـــــه :

تذكر كتب التراجم(٢٧) أنه مات يوم الأحد لثلاث بقين من ذى الحجة سـنة ٣١٦هـ ببغداد فى خلافة المقتدر بالله العباسى ، ولم يشذ عن ذلك الا حاجى خليفة الذى ذكر أنه مات سـنة ٣٦١هـ(٢٧) ، وهذا غير صـحيح ، فهذان الرقمان قابلان للتقديم والتأخير فيحدث اللبس فيهما .

مناقشـة رأى السـيوطى :

قال السيوطى(٢٨) فى بغية الوعاة : « ولم تطل مدته ـ أى ابن السراج ـ ومات شابا فى ذى الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة » .

ونقل عنه هـذا الكلام الزركلى(٢٩) .

ولم تذكر الكتب التى ترجمت له أنه مات شابا بل ان الذهـبى ذكـر(٣٠) : انه مات كهلا ، ولعل هـذا أقرب الى الصواب ، لأنه صحب المبرد مدة طويلة ـ كما ذكروا ـ والمبرد توفى عام ٢٨٥هـ ولعل

---

(٢٦) معجم الأدباء ١٨/٢٠٠ وتاريخ بغداد ٥/٣١٩ ، وفيات الأعيان ٣/٤٦٣ .

(٢٧) كشف الظنون ١/١١١ .

(٢٨) ١/١١١ .

(٢٩) الأعلام ٦/١٣٦ .

(٣٠) تاريخ الاسلام ٢/٤٤ .

سن ابن السراج كانت عند وفاة المبرد ثلاثين عاما ، فيصير سن ابن السراج اذن عند موته ستين عاما تقريبا وهل من يموت فى هذه السن يكون شابا .

وقفة أخرى مع ابن حجر العسقلانى والسيوطى وابن العماد :

لقد ترجم الأول(٣١) لابن هشام صاحب (مغنى اللبيب) (٧٠٨ ــ ٧٦١هـ) بقوله : (ولزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج وسمع من أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى ولم يلازمه) أ.هـ .

والسيوطى نقل هذا الكلام بالنص فى « بغية الوعاة »(٣٢) .

وكذلك فعل ابن العماد الحنبلى(٣٣) .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن : كيف أصبح ابن السراج شيخا من شيوخ ابن هشام رغم الفارق الزمنى الواسع بينهما ؟ .

ولكن اذا عرفنا أن المقصود بـ « ابن السراج » فى هذه الترجمة ليس عالمنا ابن السرى ، تلميذ المبرد على وجه اليقين ، لأن ذلك لا يستقيم ، وانما هو : (محمد بن محمد بن شمس الدين بن السراج ويكنى : أبا بكر) .

قال عنه ابن حجر(٣٤) : « المجود ، المقرىء ، اعتنى بالقراءات،

---

(٣١) الدرر الكامنة ٢/٤٠٧ .
(٣٢) ٢/٦٨ .
(٣٣) شذرات الذهب ٦/١٩٩١ .
(٣٤) الدرر الكامنة ٤/٣٥٠ تحقيق محمد سيد جاد الحق ط دار الكتب بمصر .

وتصدر لاقراء القرآن وتعليم الخط ، يغلب عليه سلامة الصدر ، مات في شعبان سنة ٧٤٧هـ » .

وقال عنه السيوطي(٣٥) في حسن المحاضرة : « كان مشهورا بحسن الخط ، وصار معلما له في الجامع الأزهر ، وأنه ولد بعد السبعين وستمائة ، ومات بالقاهرة في شعبان ٧٤٧هـ .

تعقيب :

كان الأجدر بالعلامة ابن حجر أن يفصح في أثناء ترجمته لابن هشام عن من هو (ابن السراج) مادام هذا اللقب يشترك فيه أكثر من عالم ؟ وهذا النقد لا يسلم منه ـ أيضا ـ السيوطي وابن العماد لأن الأحرى بهما أن يوضحا هذا الغموض ، ويزيلا هذا الالباس ، الذي يحدث في ذكر الأسماء .

فالوفاء يقتضي من العالم كشف الغموض فيما يكتب ، وازالة الابهام فيما يفيد ، حتى لا يشط طالب الفائدة .

---

(٣٥) ١/٢١٧ .

المبحث الثاني

آثاره العلمية

ألف ابن السراج كتبا كثيرة ، وترك ثروة علمية ضخمة ، وأودع علمه فى كتب كتبها وطرزها ، وقد اتصل بكتاب سيبويه ، ولم تكن عنايته مقصورة عليه وحده ، وانما جمع اليه أقوال النحويين البصريين الآخرين ، كالمبرد والأخفش ، وآراء الكسائى والفراء من نحاة الكوفة ، وهو اذ يجمع ذلك كله فى مؤلفاته ليس بالعالم المقلد الناقل فحسب ، بل هو العالم المجتهد ، الذى يعمل رأيه ويختار ما يراه راجحا عند الاختلاف ، ولو كان الغرض التوسع فى تحليل تراثه لذكرت كثيرا من النماذج ، ولكن طبيعة بحثى لا تستدعى ذلك .

ولا أريد اطالة الحديث حول مؤلفاته ، لأننى مسبوق فى هذا المجال ، اذ تفضل بذكرها مفصلة الدكتور/ عبد الحسين الفتلى فى قسم الدراسة من كتاب الأصول ، وذكر المطبوع منها والمخطوط ، وأماكن وجوده ، فلا داعى لذكرها مرة أخرى ، وسأكتفى بنقل نص مجمل منه لنقف عليها . قال(١) :

« وعلى أية حال فان ما أمكن التعرف عليه من كتبه لم يتعد الخمسة عشر كتابا يمكن تقسيمها على الشكل الآتى :

(أ) كتب فى اللغة والنحو والصرف مثل : الأصول ، وجمل الأصول ، والموجز ، وشرح كتاب سيبويه ، والاشتقاق ، وكتاب علل النحو .

---

(١) مقدمة تحقيق الأصول ١/١٦ ، ١٧ .

(ب) دراسة فى القرآن الكريم مثل كتاب : الاحتجاج فى القراءة •

(جـ) كتب فى الشعر ونقده ، مثل كتاب : الشعر والشعراء •

(د) كتب فى الخط والهجاء والعروض •

(هـ) كتب أخرى مثل : كتاب الرياح ، والهواء ، والنار ، والمواصلات والمذكرات ، والأخبار •

وسألقى بعض الضوء على كتابين مهمين له هما : (الأصول والموجز) •

(أ) الأصول فى النحو

يعد هذا الكتاب من النفائس التى وصلت الينا بعد كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وهو صورة صادقة لتعبير عن فكر صاحبه وثقافته الواسعة ، واطلاعه القدير ، وابن السراج حينما شب وترعرع ، واختلف الى حلق التدريس كان ذلك فى الفترة التى التقى فيها المذهبان — البصرى والكوفى — فى بغداد ، وقد تكون من ذلك تيار واحد ، والذى اصطلح عليه العلماء — فيما بعد — بـ « المذهب البغدادى » ، وعد ابن السراج من البغداديين الذين غلبت عليهم النزعة البصرية(٢) •

وجاء تأليفه لهذا الكتاب فى أواخر حياته ، يدلنا على ذلك أنه وردت اشارة فى الكتاب نفسه تدل على ذلك ، قال(٣) : « ونحن نفرد

---

(٢) أنباه الرواة ٣/١٤٥ •

(٣) الأصول فى النحو ١/٣٤٣ •

كتابا بالتفريع للأصول ، ومزج بعضها ببعض ، نسميه كتاب (الفروع) ليكون فروع هـذه الأصول ان آخر الله فى الأجل وأعان والظاهر أنه توفى قبل أن يؤلف كتاب « الفروع » هذا ، لأن الذين ترجموا له لم يذكروه من مؤلفاته •

ففى الوقت الذى صنف فيـه هـذا الكتاب كان اماما لمدرسـة البصرة بعد الزجاج ، وشيخا للسيرافى وأبى على الفارسى والرمانى وغيرهم ، وحرى بمن كان كذلك أن يأتى عمله فى غاية الجودة والاتقان ، والتمكن من التأليف والافادة ، وقد كان الأصول كذلك •

ومن أجل ذلك كثر ثناء العلماء عليه ، والاشادة بتأليفه ، حتى انهم قالوا فى الكتاب ومؤلفاته العبارة المشهورة :

(مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله)(٤) • أى كان مبعثرا مشتتا • واليك طائفة من ثناء العلماء على الكتاب ومؤلفه :

قال الزبيدى(٥) : « وله مؤلفات منها : كتاب فى أصول النحو هو غاية فى الشرف والفائدة » •

وقال ياقوت(٦) : « وله من المصنفات كتـاب الأصـول ، وهو أحسنها وأكبرها ، واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب » •

---

(٤) معجم الأدباء ١٨/١٩٨ •
(٥) طبقات الزبيدى /١٢٢ •
(٦) معجم الأدباء ١٨/٢٠٠ •

وقال الأنبارى(٧) : « ولأبى بكر مصنفات حسنة ، أحسنها وأكبرها كتاب الأصول فانه جمع فيه أصول العربية » •

ولعل هذا الثناء المطرد جعل أحد الباحثين(٨) المعاصرين يعد كتاب الأصول من أمهات كتب الفن ، وبجعله أخطر مصنف نحوى بعد كتاب سيبويه ، ويفضله على « المقتضب » للمبرد بحجة أن الذى ضخم المقتضب تعليمات الشيخ عضيمة عليه ، لأنه جمع فى هذه التعليقات كل شاذة وفاذة •

وان كنا لا نميل الى رأيه هذا لأن كتاب المقتضب أوفى مادة من كتاب الأصول ، ومما يؤيد ذلك ــ أيضا ــ أن ابن السراج قيل أمامه هذا الكلام فلم يعره ــ كما سبق ــ واعترف بفضل المبرد وامامته فى النحو ، يزاد على ذلك أن العلماء الذين ترجموا للعالمين لم يفضلوا الأصول على المقتضب رغم ولع بعضهم بمثل تلك الموازنات •

ان الذى يقرأ الكتاب القيم يجد أن ما وصفه به الأقدمين ينطبق عليه تمام الصدق ، فالكتاب يمثل خطوة مهمة فى تاريخ النحو وايضاح قواعده ، وتحديد مفاهيمه وحدوده ، وابراز أقسامه ، وتمييز مسائله ، فى أسلوب سهل نقى ، وعبارة واضحة ، وروح سمحة فى الأخذ من المذاهب النحوية ، ولكنه بصرى يضع نفسه مع أصحابه(٩) البصريين ، وتغلب عليه صبغتهم فى المبادىء العامة • وكذلك المصطلحات ، ويتخذ

---

(٧) نزهة الألباء /٣١٢ •

(٨) هو : الدكتور محمود الطناحى فى فهارس الأصول ص ٣ •

(٩) انظر الأصول ١/٥٦ ، ٣٨٩ •

من كتاب سيبويه مادته الأساسية ، فيبنى عليهـا ، ويبـدو كالشارح للكتاب ، المزيل لمـا فيـه من غموض ، ولكنه ليس مقتصرا على ما جاء فيه ، بل يجمع اليه أقوال النحويين الآخرين ، من نحـاة البصرة أو نحـاة الكوفة .

علاوة على ما فيه من قياس وتعليل وتأصيل للمسائل ، وتثبيت للأصول ، وتفريع للفـروع وتنظيمها ، وايراد الشـبه ودفعهـا بمثل قـوله(١٠) :

فان قال قائل ... ، أو قوله : ولقائل أن يقول .. ، ثم يقوم بالرد على تلك الشبه وهـذه التساؤلات .

ولأهمية الكتاب وقيمته دارت حوله شروح وتعليقات كثيرة نذكر من أهمها :

١ ــ شرح أبى الحسن على بن عيسى الرمانى ت ٣٨٤هـ(١١) .

٢ ــ شرح أبى الحسن طاهر بن أحمـد الشـهير بابن بابشاذ ت ٤٥٤هـ(١٢) .

٣ ــ شرح أبى الحسن على بن أحمـد المعـروف بابن الباذش الغرناطى ت ٥٢٨هـ(١٣) .

---

(١٠) كان ابن السراج يردد كثير : قال أصحابنا ، أو ذكر اصحابنا، ويقصد بهم البصريين . راجع على سبليل المثال ج ١ ص ٢٣٢ .

(١١) كشف الظنون ١/١١١ وانباه الرواة ٦/١٩٥ .

(١٢) انظر المرجعين السابقين .

(١٣) كشف الظنون ١/١١١ .

٤ ــ شرح الشيخ أبى موسى عيسى بن عبد العــزيز الجزولى ت ٦٧٧هـ(١٢) •

ملاحظــة حول فهرسة الكتاب :

أحب أن أشير هنا الى الجهد المشكور الذى بذله الأستاذ محــقق الأصول لاخراجه على النحو الذى رأى النور من خــزائن المخطوطات شرقا وغربا • فقــد استطاع أن يجــمع من نســخ الكتاب المخطوطة فى مكتبات العالم أربع نسخ : احداها من الخزانة العامة بالرباط فى المغرب ، والثانية : من جامعة القرويين ، والثالثة : من المتحف البريطانى بلندن ، والرابعة : من مكتبة مدينة « اسطنبول » بتركيا •

وهــذا فى حد ذاته عمل مشكور ، وجهد مقدر •

ولكن الكتاب رغم اشتماله على كثير من قواعــد النحو والصرف وتعليلاته وأقيسته وشواهده المتعددة جاءت الفهرسة على غير المتوقع ، حيث خلت من الفهارس الفنية التى تعين القارىء على سرعة الوصول الى طلبته من الكتاب ، وقــد قيل : (كتب التــراث بلا فهارس كنــز بلا مفتاح) ان فهرسة هــذا الكتاب من ألزم اللوازم وبخاصة فى هذا الوقت الذى ضعفت فيــه الهمم ، وكلت العزائم ، وأصبح من العسير أن يتصفح الانسان الكتاب كله ليصل الى ما يريد •

ولعل انسانا يقول : ان الأصول خرجت له فهارس من عمل الدكتور محمود الطناحى بعد ذلك ؟ وأنا أقول حتى الفهارس التى صنعها الباحث

---

(١٤) المرجع الســابق •

المذكور لم تأت وافية بالغرض ، فلم يصنع الا فهارس الشواهد القرآنية والأقوال والأمثال وشواهد الشعر والرجز أما بقية الفهارس وهى مهمة للباحثين وطالبى المعرفة فلم يضعها ، وأغمض الطرف عنها ، وقد اعترف بذلك صراحة قال :

« رأيت أن أضع فهارس جامعة لهذا الكتاب العظيم القدر فى المكتبة النحوية لكن اشتغالى بالتدريس والاشراف على الرسائل بجامعة أم القرى وانجاز ما يبدى من كتب ، كل أولئك حال دون الوفاء بحق الكتاب فيما أردت له من الفهارس الجامعة .... وتبقى بقية الفهارس لطبعة ثانية يقوم بها الأخ المحقق ... » .

وأنا أرى أن هذا عذر غير مقبول ، فخدمة كتاب كالأصول تستحق أن يقوم بها الانسان محتسبا ذلك الأجر وتلك المثوبة لوجه الله والعلم ، ويقدم ذلك على أى شىء آخر يشغله ، لأنه — والحق يقال — قطع بعمله هذا الطريق على باحثين آخرين كان من الممكن أن يوفوا الكتاب حقه من الفهارس المطلوبة ، أما وأن يصنع الانسان فهارس لكتاب ما ثم تأتى ناقصة — باعترافه — فهو عمل لا يرتضيه أهل العلم .

وقبل أن أضع القلم فى هذا المبحث أذكر أن الدكتور / يحيى بشير مصرى صنع فهارس لأصول النحو لابن السراج وطبع الكتاب فى دار البخارى للنشر والتوزيع — القصيم — بريدة ، ١٤٠٧هـ .

وهى أوسع من فهارس الدكتور الطناحى بدأها بمقدمة عن معنى « أصول النحو » كمدخل لدراسة الكتاب ، ثم أورد فهارس الآيات القرآنية والحديث الشريف والأمثال والأقوال ، وفهرس الشعر والأعلام ثم الأماكن والقبائل والبلدان وختمها بفهرس الأدوات .

وعلى كل فهو جهد مشكور مقدر ، ولكننا كنا نطمع فى فهارس جامعة لهذا الكتاب على غرار فهرست كتاب سيبويه والمقتضب للاستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة •

(ب) كتاب « الموجز »(١٥)

هو كتاب صغير الحجم كاسمه ، لكن مؤلفه كتبه بعبارة مركزة ، فجاء الكتاب شاملا لمعظم أبواب النحو والصرف بالاضافة الى حديثه عن صفات الحروف ومخارجها وتنافرها وتقاربها وادغامها • فهو قد بدأه بتقسيم الكلام الى اسم وفعل وحرف ، ••• ثم ذكر باب الاعراب والبناء ، والتثنية والجمع ، وباب الأسماء المرتفعة وهى المبتدأ والخبر ، والفاعل ونائبه ، ومشبه بالفاعل نحو : اسم كان وأخواتها ••• ثم باب الأسماء التى عملت عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ثم ذكر المنصوبات ، والأسماء المجرورة ، والأسماء المبنية ، ثم اعراب الأفعال وبناؤها •

ثم ذكر من أبواب الصرف : المذكر والمؤنث والممدود والمقصور ، والتثنية والجمع وجمع التكسير والتصغير والنسب ، والمصادر والاعلال والأبدال وغيرها •

---

(١٥) طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : فى بيروت عام ١٩٦٥ بتحقيق الأستاذين : مصطفى الشويمى وابن سالم دامرجى تحت اشراف المستشرق الفرنسى (بلا شير)

الثانية : حققه الدكتور / محمد محمد سعيد وسماه : الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج وطبع بمطبعة الأمانة بمصر ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م •

فهو ــ اذن ــ من الكتب الموجزة لفظا ، الكثيرة معنى ، وقد تزسم خطى ابن السراج فى هــذا الكتاب : الزجاجى فى كتــابه : الجمل ، والفارسى فى : الايضاح وابن جنى فى كتابه : اللمع ، وابن مالك فى كتابه : « التسهيل » ولكن الكتب كالناس بعضهم يناله الحظ الوافــر والشهرة وتخطفه الأضواء ، وبعضهم يختفى حتى لا يكاد يسمعه أحد .

وأقصد أن الكتب الأربعة الأخيرة دارت حولها شروح كثــيرة ، نيفت فى بعضها على الخمسين بينما لم ينل (الموجز) حظه من الشهرة والانتشار ، اللهم الا بعض الشروح عليه مثل :

١ ــ شرح أبى الحسين على بن عيسى الرمانى ت ٣٨٤هـ فهــذا العالم شرح الأصول وكذلك الموجز لشيخه ابن السراج(١٦) .

٢ ــ شرح الشيخ أبى الحسن الأهوازى(١٧) ت : (هـ) .

---

(١٦) كشف الظنون ١/١٩٨٠م .

(١٧) أنباه الرواة ٣/٢٩٥ .

الفصل الثانى

آراء يجب تصحيحها

المسألة الأولى

الخلاف فى ترتيب المعارف

جرى خلاف(١) بين النحاة فى تحديد أعرف المعارف على النحو الآتى :

١ ــ مذهب سيبويه والجمهور أن أعرف المعارف الاسم المضمر ، ثم العلم ، ثم الاسم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف الى أحد هذه المعارف .

٢ ــ مذهب الكوفيين أن الاسم المبهم(٢) نحو : هذا ، وذاك ، أعرف من الاسم العلم نحو : زيد وعمرو ، قال الفراء : (هذا ، أعرف من زيد) والمقصود : أن اسم الاشارة عنده أعرف من المضمر والعلم .

---

(١) انظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : الكتاب ٢/٥ (هارون) والجمل للزجاجى ١٧٨ وابن يعيش ٣/٥٦ ، ٥/٨٧ والانصاف ٢/٧٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/١١٦، ١١٧ .

(٢) قال ابن يعيش (ويقال لهذه الأسماء « يعنى أسماء الاشارة » مبهمات لأنها تشير بها الى كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب فلم يدر الى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك ، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الالباس) . شرح المفصل ٣/١٢٦ .

٣ ــ مذهب ابن السراج أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمر ، ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف الى أحد هذه المعارف .

وحجة سيبويه والجمهور(٣) : أن المضمر لا اشتراك فيه ، لتعينه بما يعود اليه ، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به ، وليس كذلك العلم فانه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة ، والذى يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول : (مررت بزيد الظريف ، وزيد آخر) و (مررت بعمرو العاقل وعمرو آخر) وكذلك اذا ثنى الاسم العلم أو جمع نكر ، نحو : زيدان ، وزيدون ، والزيدان والزيدون ، فتدخل عليه الألف واللام فى التثنية والجمع ولا تدخلان الا على النكرة ، فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المضمر فانه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير .

وكذلك احتج البصريون لتقديم العلم على المبهم لأن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء بعينه ، لا يقع على غيره من نوعه ، واذا كان الأصل فيه ألا يكون له مشارك أشبه الضمير فقدم ، وليس كذلك المبهم .

أما الكوفيون(٢) فاحتجوا لتقديم المبهم على العلم بقولهم : ان الاسم المبهم يعرف بشيئين بالعين والقلب ، والاسم العلم لا يعرف

---

(٣) الانصاف ٢/٧٠٧ ، ٧٠٨ .

(٢) المرجع السابق وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٦ وشرح الرضى على الكافية ٢/٣ .

الا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشىء واحد .

وحجة ابن السراج(٣) فى تقديم الاسم المبهم(٤) ثم المضمر ثم العلم أن اسم الاشارة يتعين بشيئين بالعين والقلب ، وغيره يتعرف بالقلب لا غير .

وكذلك نقول : هذا زيد ، فتقدم الاشارة أولا ، ثم يأتى العلم بعدها .

وممن نسب هذا القول لابن السراج ابن يعيش ، وأبو حيان وابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهرى وابن الأنبارى . واليك نماذج من أقوالهم .

قال ابن يعيش(٥) :

« ذهب قوم الى أن المبهم أعرف المعارف ، لأنه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكأن ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشىء واحد ... وهو قول أبى بكر بن السراج » .

وقال أبو حيان(٦) :

---

(٣) المرجع السابق وشرح التصريح ١/٩٥ .

(٤) يطلق النحاة على أسماء الاشارة والأسماء الموصولة اسما خاصا هو « المبهمات » كما سبق لوقوعها على كل شىء من نبات أو حيوان أو جماد وعدم دلالتها على معين الا بأمر خارج عن لفظها .

(٥) شرح المفصل ٥/٨٧ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٤٥٩ ، ٤٦٠ .

« ... قال الجمهور : المضمر أعرف ، وهو مذهب سيبويه ، ويليه العلم المبهم ، ثم ذو آل ، والمضاف فى رتبة ما أضيف اليه المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم ... وقيل أعرفها اسم الاشارة وينسب الى ابن السراج » .

وقال ابن عقيل(٧) :

« وليس ذو الاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين ، نقله صاحب الافصاح عن الفراء ، ثم قال : وبه قال أبو بكر وجماعة ، واحتج بأن اسم الاشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم » .

وقال الشيخ خالد الأزهرى(٨) :

« ذهب الكوفيون الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ، ونسب لابن السراج ، محتجا بأن الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم ، وتعريفها لحسى ، وعقلى ، وتعريفه عقلى فقط ، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو : هذا زيد .... » .

قال الأنبارى(٩) :

« .... وذهب أبو بكر بن السراج الى أن أعرف المعارف الاسم المبهم ثم المضمر ، ثم العلم .. » .

هذه طائفة من أقوال العلماء نسبوا لابن السراج القول بأن أعرف المعارف هذه الاسم المبهم مع ذكر أدلته فى ذلك .

---

(٧) المساعد ١/٧٩ .

(٨) شرح التصريح ١/٩٥ .

(٩) الانصاف ٢/٧٠٨ .

وبالرجوع الى كتاب « الأصول » له لم أجد فى كلامه شيئا يشير الى أنه قدم اسم الاشارة على سائر المعارف ، ولنقرأ معا ما قاله فى هـذا الموضع :

« باب ذكر وصف المعرفة »(١٠) ... قال : « وهـو ينقسـم بأقسام المعارف الا المضمر ، فانه لا يوصف به ، وأقسام الأسـماء المعارف خمسة العلم الخاص ، والمضاف الى المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة ، والاضمار » .

والذى يفهم من هذا الكلام شيئان :

أحدها : أنه عـد المعارف خمسة على اعتبـار أن (الأسـماء المبهمة) تشمل شيئين : أسماء الاشارة ، والأسماء الموصلة ، كما حدد ذلك ابن مالك(١١) فيما بعد قال : « ويعبرون بالمبهم عن اسم الاشارة والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين : اسم اشارة وموصول ، فيئول ذلك الى أن أقسامه ستة ... » .

الثانى : أنه قدم العلم على أسماء الاشارة والضمائر ، فهذا نص صريح منه على تقديم غير المبهم وهو بخلاف ما نسبه اليه العلماء الذين ذكرنا أسماءهم وأوردنا كلامهم ، ولعل كلامه السـابق فهم على غير وجهه ، أو أن أحـد العلماء السابقين نسبه اليه دون الرجـوع الى كتابه ، ثم تناقله اللاحق عن السابق ، ومما يؤيد ما ذهبت اليه :

---

(١٠) الأصـول ٢/٣١ .

(١١) شرح التسهيل ١/١١٦ .

١ ــ أن كلام ابن السراج يكاد يتطابق مع نص سيبويه فى هذا الموضع(١٢) .

٢ ــ ان ابن عصفور لم ينسب هــذا الكلام لابن السراج بل نسبه للفراء فقــط قال(١٣) : « .... وأعرف هــذه المعــارف المضمر ثم العلم ، ثم المشار اليه ... هــذا مذهب سيبويه ــ رحمه الله ــ وأما الفراء فالمشار عنده أعرف من العلم » .

٣ ــ وابن مالك ــ أيضا ــ لم يقم بنسبه هذا الكلام لابن السراج كما فعل غيره بل وجدته ينسبه للكوفيين فقط .

قــــــال(١٤) :

« واسم الاشارة عند الكوفيين أعرف من العلم ، ولهم فى ذلك شبهتان :

احداهما : أن اسم الاشارة ملازم للتعريف ، غير قابل للتنكير ، والعلم بخلاف ذلك ، فكان تعريفه دون تعريف الاشارة .

والثانية : أن تعريف اسم الاشارة حسى وعقلى ، وتعريف العلم عقلى لا غير ، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة ... » .

٤ ــ ما قاله محقق كتاب الأصول فى مقدمة التحقيق(١٥) بعــد أن نقل الكلام الآتى :

---

(١٢) يراجع التصان فى سـيبويه ٢/٥ (تحقيق العلامة هارون) والأصــول ١/٣١ .

(١٣) شرح الحمل ٢/١٣٦ .

(١٤) شرح التسهيل ١/١١٦ .

(١٥) ١/٢٦ ، ٢٧ .

« ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون الى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر ، واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع ، وانما تقع الشركة عارضة ، فلا أثر لها ، أما ابن السراج فيذهب الى أن اسم الاشارة أعرف المعارف ثم يليه المضمر والعلم » .

قال بعد ايراده هذا الكلام معلقا عليه : « والذى وجدته فى كتاب الأصول خلاف ما روى عنه » .

فهذا كلام باحث حقق الكتاب ، وعاش معه فترة طويلة بلا شك ، وقرأ الكتاب كلمة كلمة ، ان لم يكن حرفا حرفا ، ولم يعثر فى كلام صاحب الكتاب على نص يصرح فيه أن المبهم أعرف المعارف كما نسب اليه ، فهذا يجعلنا أكثر ثقة فيما قلناه من أن ابن السراج يسير على وفق رأى سيبويه فى هذ الموضع ، ويتبع رأيه .

وقبل أن نختم هذه المسألة نعرج على فائدة مهمة تتصل بها من قريب وهى أن جملة المعارف عند ابن مالك(١٦) سبعة هى :

« المضمر ، والعلم ، واسم الاشارة ، والموصول ، والمعرف بالأداة ، والمعرف بالنداء ، والمعرف بالاضافة » .

قال أبو حيان(١٧) :

« المعارف فى المشهور خمس وزاد بعضهم المنادى ، والموصول ، وهو اختيار ابن مالك » .

---

(١٦) شرح الكافية الشافية ١/٢٢ وشرح التسهيل له ١/١١٥ .
(١٧) ارتشاف الضرب ٤٦٠ .

المسألة الثانية : شبه الجملة هل هو الخبر أو متعلقه ؟

الخبر : هو المنتظم به مع المبتدأ جملة ، كما جاء فى ابن عقيل(١٨) ويأتى على الصور الآتيـــة :

١ ــ الخبر المفرد ، ويقصد به : ما ليس جملة ولا شبه جملة ، وان كان مثنى أو مجموعا كقولنا : العلم نور ، والعلماء هـــداة ، والرأيان مختلفان ، ونحن متفقون •

٢ ــ الخبر جملة ، ويقصد به ما تكون كاملة ، فعلية أو اسمية ، مثل : العمل يحتاج للاخلاص والكتاب موضوعه يسهل ، ويشترط فيها أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ، على ما قرره النحاة •

وهناك الخبر : (شبه الجملة) وهو : الظرف والجار والمجرور ، كقولك : الغيب عند الله • وكقوله تعـــالى : « وفى الســـماء رزقـــكم وما توعدون »(١٩) •

قال ابن هشام(٢٠) :

« ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعـــالى : « والركب أســـفل منـــكم »(٢١) • وجـــارا ومجرورا كقوله تعـــالى « الحـــمد لله رب العالمين »(٢٢) • وهما ــ حينئذ ــ متعلقان بمحذوف وجوبا ، تقديره : (مستقر) أو (استقر) ، والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم

---

(١٨) شرحه على الألفية ١/٢٠١ •
(١٩) الذاريات ٢٢ •
(٢٠) قطر الندى ١١٥ ، ١١٦ •
(٢١) الأنفال من الآية ٤٢ •
(٢٢) الفـاتحة ١/ •

أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر بأن يكون اسما مفردا ، والثانى : اختيار الأخفش والفارسى والزمخشرى ، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا » .

فالنحاة جعلوا الخبر اما مفردا ، وأما جملة ، وردوا شبه الجملة الى أحد القسمين ، فلو قدر المتعلق « مستقر » أو ما يشبهه كان الخبر مفردا ، ولو يقدر (استقر) أو يشبهه كان الخبر من قبيل الجملة .

قال ابن عقيل(٢٣) : « الخبر يكون مفردا ويكون جملة ويكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو : زيد عندك ، وزيد فى الدار ، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم — منهم المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسما ، أو فعلا ، نحو : (كائن) أو (استقر) فان قدرت (كائنا) كان من قبيل الخبر المفرد ، وان قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر جملة ...) .

الى هنا وكلام ابن عقيل يتفق مع كلام ابن هشام السابق ومع كلام كثير من النحاة ، لكنه قال بعد هذا النص :

« وذهب أبو بكر بن السراج الى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه الفارسى فى (الشيرازيات) »(٢٤) .

وليس ابن عقيل وحده الذى نسب هذا الكلام لابن السراج بل هناك نحاة غيره قالوا بمثل ما قال ، ومن هؤلاء :

---

(٢٣) شرحه على الألفية ١/٢١٠ ، ٢١١ .

(٢٤) هو كتاب لأبى على الفارسى .

أبو حيان ، والمرادى ، والسبكى ، وغيرهم •

قال أبو حيان(٢٥) « والخبر : مفرد وجملة ، هذا تقسيم الجمهور ، وذهب ابن السراج الى أن الظرف والمجرور(٢٦) قسم برأسه ، وليسا من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ، وذهب أبو على الى أنه مذهب حسن » •

وقال المرادى(٢٧) : « قسم ــ أى ابن مالك ــ الخبر الى قسمين : مفرد ، وجملة ، خلافا لابن السراج فى اثباته ثالثا ، لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور » •

وذهب الامام تقى الدين السبكى(٢٨) ت ٧٥٦هـ الى أن الجار والمجرور والظرف اذا رفعا خبرا يكونان خبرا ولا يقدر فيهما (كائن) ولا (استقر) قال ولده ــ تاج الدين السبكى : « وقد رأيته معزوا لأبى بكر بن السراج ــ شيخ أبى على الفارسى » •

وقال السيوطى(٢٩) : « •••• ثم ان قدرت اسم فاعل كان من قبيل الخبر المفرد ، وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة ، فلا يخرج الخبر عن القسمين ، وقيل : هو قسم برأسه مطلقا ، وعليه ابن السراج »

---

(٢٥) الارتشاف ١/٤٥ ، ٤٦ •

(٢٦) قال الرضى : محل العامل للمجرور وحده لأن الحرف لتوصيل معانى الأفعال وشبهها الى الأسماء • حاشية الخضرى ١/٩٥ •

(٢٧) ترجمته فى بغية الوعاة ٢/١٧٦ •

(٢٨) طبقات الشافعية ١٠/٣٠٦ والبغية ١/٣٤٢ •

(٢٩) الهمع ١/٩٩ (بولاق) •

ويقول الدكتور/ شوقي ضـــيف(٣٠) :

« كان ابن السراج يرى ما لا يراه الجمهور ، من أن الظرف والجار والمجرور ، اذا وقعا خبرا أو حالا أو نعتا يتعلقان بمحذوف تقـــديره (مستقر) أو (استقر) اذ كان يذهب الى أنهما قسم برأسه يقابل الجملتين : الاسمية والفعلية .. » .

وبعد الرجوع الى المصدر الأصلي وهو كتـــاب « الأصول لابن السراج » وجدت أنه لم يقل هـــذا ، وانما وافق قول الجمهور ، ولم يحد عما قالوا ، وسأنقل لك أيها القـــارىء الكريم كلام ابن السراج ، ليظهر لك وجه الصواب في المسألة .

قال(٣١) : « وخبر المبتدأ على ضربين : ضرب يظهر فيه الاســـم الذي هو الخبر ، نحو قولك : زيد أخوك ، وزيد قائم ، وضرب يحـــذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظرف على ضربين : اما أن يكون من ظروف المكان ، واما أن يكون من ظروف الزمان ، أما الظروف من المكان فنحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيـــد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هـــذا المحذوف لا يظهر ، لدلالة الظرف عليه ، واستغنائهم به في الاستعمال ، وأما الظـــرف من الزمان فنحو قولك : القتال يوم الجمعة ، والشخوص ـــ السفر ـــ يوم الخميس كأنك قلت : القتال مستقر يوم الجمعة ، أو وقع في يوم الجمعة ، والشخوص

---

(٣٠) المدارس النحوية ١٤٣ .

(٣١) الأصول في النحو ١/٦٢ ، ٦٣ .

واقع فى يوم الخميس ، فتحذف الخبر ، وتقيم الظرف مقام المحذوف فان لم ترد هـذا المعنى فالكلام محال ، لأن « زيدا » الذى هو المبتدأ ليس من قولك : (خلفك) ولا (فى الدار) شىء ، لأن فى الدار ليس بحديث ، وكذلك : خلفك ، وانما هو موضع الخبر ... » أ.هـ .

وهكذا نراه يقرر ما قرره جمهور النحاة ، ويقول بوجود المتعلق لكل من الظرف والجار والمجرور ، بل انه قدر هـذا المتعلق كما قدره غيره ، حيث جعله (مستقر) ونحوه ، فهل بعد هـذا يقال انه جعل الظرف قسم برأسه ، وكذلك الجار والمجرور ، ولم يقدر فيهما متعلق

انى أرجح أن هؤلاء العلماء نقلوا عن مصدر لم يرجع الى ما كتبه ابن السراج ، لأنه لو رجع اليه لما نسب له هـذا الكلام . ولعلى استأنس هنا بما جاء فى حاشية الخضرى حيث قال معلقا على كلام ابن عقيل الذى نقلته قريبا قال(٣٢) : « قال السيوطى لم أر ذلك فيه — أى الشيرازيات لأبى على — ولا فى الحلبيات » .

والمعنى : أن هـذا كلام أسند لابن السراج دون سند علمى يعضده .

مناقشة وتعقيب :

بعد أن عرضنا آراء بعض العلماء فى تلك المسألة ثم بينا رأى ابن السراج فيها نعرض كلام أحد الباحثين فى المسألة ثم نناقشه فى كلامه .

يقول الدكتور محمد عيد(٣٣) : « يكون الخبر شبه جملة ،

---

(٣٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/٩٦ .

(٣٣) النحو المصفى /١١٢ نشر مكتبة الشباب .

ويتصل به الظرف والجار والمجرور ، تقول : الحياة للحياة ، والغيب عند الله ، وتقول : مع الضيق الفرج ، ومع العسر اليسر ، وانما سميت هذه شبه جملة ، لأن النحاة تخيلوا متعلقا لكل من الجار والمجرور والظرف ، وهذا المتعلق المحذوف ، يقدر فعلا ، أو شبه فعل ، بطريقة مناسبة لسياق الكلام ، فمثلا ، جملة : الحياة للحياة ، تعرب هكذا :

الحياة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

للحياة : اللام حرف جر ، والحياة مجرورة باللام ، وعلامة الجر الكسرة .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : الحياة تعاش للحياة ، أو معاشة للحياة ، وهذا المحذوف هو خبر المبتدأ ، ومثله الظرف ، ومن البين أن هذا التخيل هو سر هذه التسمية ، والحق ، أن هذا عناء مجهد ، والأحسن — فيما أعتقد أن يكون كل من الجار والمجرور والظرف شبه جملة خبرا ، دون بحث عن محذوف مقدر .

جاء في ابن عقيل : وذهب أبو بكر بن السراج الى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة .

لقد بنى الدكتور محمد عيد رأيه الذي يجعل شبه الجملة خبرا عن المبتدأ دون التعلق بمحذوف على هدي من رأي ابن السراج .

وقد ثبت بالدليل من كلامه انه لم يقل هذا الرأي ، وأنه قدر المتعلق محذوفا (أستقر) أو (مستقر) .

هذا أمر ، والأمر الثاني : أننا نرى أن وجهة نظر النحاة في وجوب تعلق شبه الجملة سديدة وقوية ، وأن حجتهم في ذلك لا تقارع .

وبيان ذلك أن الخبر ــ كما قال النحاة(٣٤) ــ هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ، كقولك : (محمد رسول الله) فـ (محمد) هو (رسول الله) و (رسول الله) هو محمد ﷺ فكلاهما من حيث المعنى واحد .

ومثل هذا يقال فى كل مبتدأ أو خبر ، ولو أننا سرنا على رأى الدكتور محمد عيد وأردنا أن نخبر عن المبتدأ بشبه جملة دون تقدير متعلق لما صح الكلام حينئذ ، ويفسد المعنى على ذلك ولا يصلحه الا وجود المتعلق على الوجه الذى قرره النحاة .

يقول القائل : (على أمامك) فلا يصح أن يكون الظرف هو (على) ولا أن يكون (على) هو (أمامك) اذ المعنى فى كل منهما مخالف للآخر لكن لو قدر المتعلق فى ذلك صلح الكلام ومثل هذا يقال أيضا فى ظرف الزمان ، لأن الظرف بنوعيه لا يستقل بنفسه فى احداث معنى جديد لأنه وعاء للمظروف كالوعاء الحسى ، والذى قيل فى الظرف يقال أيضا فى الجار والمجرور ، اذ لا فائدة منهما الا بوجود المتعلق .

المسألة الثالثة : وقوع الجملة الطلبية خبرا

استدل النحاة لوقوعها خبرا بأشياء منها :

قوله تعالى : « والذين كذبوا بآياتنا ولقاء الآخرة حبطت أعمالهم هل يجزون الا ما كانوا يعملون »(٣٥) .

---

(٣٤) جاء فى شرح التصريح ١/١٥٩ (الخبر نفس المبتدأ فى المعنى نحو : زيد أخوك وقال الشيخ يس معلقا على هذا الكلام : انه خلافه فى نحو : « زيد عندك » مما أخبر فيه بظرف) .

(٣٥) الأعراف ١٤٧ .

جوز بعضهم(٣٦) أن يكون الخبر (هل يجزون) ؟

وقوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم »(٣٧) .

قالوا : « الذين » مبتدأ ، اسم موصول ضمن معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء فى خبره .

ومنـــه قول الشاعر(٣٨) :

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغـرام

جاءت الجملة الانشائية « كيف يسلو » خبرا عن المبتدأ . هـذا هو مذهب الجمهور .

ومنع ابن السراج ، وابن الأنبـارى ، وابن أبى الربيع وقـوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ ، واذا جاءت تؤول على اضمار قول قبلها هو الخبر وتكون هـذه الجـملة مقول القـول وممن نسب هـذا لابن السراج : ابن عصفور ، وابن مالك ، وأبو حيان وابن عقيل ، والسليلى وغيرهم ، واليك طائفة من أقوالهم :

قال ابن عصفور(٣٩) :

---

(٣٦) الفتوحات الالهية ٢/١٩١ .

(٣٧) التـوبة ١٣٤ .

(٣٨) البيت من الخفيف وهو لرجل من طيىء من مراجعة :
شرح الـكافية للرضى ١/٩١ وشرح التسـهيل لابن مالك ١/٣١٠ والمغنى ٢/٤٠١ والدرر اللوامع ١/٥٦ .

(٣٩) شرح الجمل ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

« وذهب بعض النحويين الى أن هـذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ـ يعنى خبرية فاذا وجـد فى كلامهم نحو : زيـد اضربه ، وزيد لا تضربه ، حمـله على اضمار القول : تقديره : زيد أقول لك : اضربه أو أقـول لك لا تضربه والى هـذا ذهب أبو بكر بن السراج والذى حمله على ذلك أن الجملة خبر للمبتدأ ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، وذلك فاسد ، لأنا قـد اجتمعا على أن خبر المبتدأ يكون مفردا وان لم يحتمل الصدق والكذب فكذلك يسوغ فى الجمل التى لا يحتمل الصدق والكذب أن تقع اخبارا للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج الى تكلف إضمار القول » .

وقال ابن مالك(٤٠) :

« ولا يلزم تقدير قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج » .

وقال أبو حيـــان(٤١) :

« فان كانت الجملة طلبية جاز وقوعها خبرا خلافا لابن الأنبارى ومن وافقه من الكوفيين نحو زيد اضربه ، وزيد لا تضربه ، وليست على اضمار القول خلافا لابن السراج .... » .

وقال ابن عقيـل(٤٢) :

« ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج فاذا

---

(٤٠) التسهيل ص ٤٨ وأقول : سقطت هذه الفقرة وشرحها فى شرح التسـهيل لابن مالك المطبـوع ، انظر ١/٣٠٩ ، ٣١٠ ولم ينبه على ذلك المحققـان .

(٤١) الارتشـاف ٢/٤٩ .

(٤٢) المساعد ١/٢٣١ .

قلت : زيد اضربه ، فالتقدير عنده زيد أقول لك اضربه وذلك القول المقدر هو الخبر ، وهذا المذكور معموله ، وذلك حتى لا تجعل الجملة الطلبية خبرا ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو ضعيف » .

وقال السلسيلى(٤٣) :

« ... ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية ، خلافا لابن السراج » .

ومعنى كلام السلسيلى أنه لم يجز وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ ، واذا ورد شيء من ذلك يؤول على تقدير قول قبله .

قال الشيخ خالد(٤٤) :

« منع ابن السراج وقوع الجملة الطلبية خبرا للمبتدأ » .

هذه طائفة من أقوال بعض العلماء وقد نسبوا فيها لابن السراج القول بعدم وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ ، واذا وقعت لا تكون هى الخبر ، وانما هى مقولة قول محذوف هو الخبر .

ولما رجعت الى أصول النحو له وجدته يجيز وقوع الجملة الانشائية ومنها الطلبية ـ خبرا عن المبتدأ .

واليك ما قاله حول هذه المسألة(٤٥) :

« حق خبر المبتدأ اذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه ، يجوز فيه

---

(٤٣) شرح التسهيل له ١/٢٨٩ .

(٤٤) شرح التصريح ١/١٦٠ .

(٤٥) الأصول فى النحو ١/٧٢ .

التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهامها ولا أمرا ولا نهيا ، وما أشبه ذلك ، مما لا يقال فيه : صدقت ولا كذبت ، ولكن العرب قد اتسعت فى كلامها ، فقالت : زيد كم مرة رأيته ، فاستجازوا هذا لما كان « زيد » فى المعنى والحقيقة دليلا فى جملة ما استفهم عنه ، لأن الهاء هى زيد ، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب ••• » •

فأنت ترى أنه أجاز وقوع جملة (كم مرة رأيته) خبرا عن المبتدأ (زيد) دون تقدير قول قبلها ، مما يوضح لنا أنه يجيز وقوع الجملة الاستفهامية (وهى انشائية قطعا) خبرا عن المبتدأ ، وهنا ندرك أن ما نسب اليه غير صحيح •

ومما يقوى ما فهمته من كلامه ما يلى :

أن د/ صاحب أبو جناح محقق شرح الجمل لابن عصفور قال(٤٦) معلقا على نص ابن عصفور السابق :

« فى الأصول ما يفيد أن مجىء الخبر جملة انشائية وارد عن العرب ، وهو جائز دون حاجة الى تقدير القول ••• » •

المسألة الرابعة : « ليس » بين الفعلية والحرفية

اختلف النحاة فى (ليس) من حيث كونها فعلا أو حرفا على مذهبين(٤٧) :

الأول : ذهب جمهور الى أنها فعل ماض لا يتصرف ، والدليل على

---

(٤٦) شرح الجمل ١/٣٤٦ •

(٤٧) انظر المسألة فى المغنى ١/١٥١ والجنى الدانى ٤٩٤ وارتشاف الضرب ٢/٧٢ •

ذلك اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها نحو : لست ، ولستما ، ولستن ، وكذلك اتصال تاء التأنيث بها مثل : ليست هند قائمة .

قال سيبويه(٤٨) : « فأما (ليس) فانه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثم لم تصرف الفعل الآخر ... » .

وقال المبرد(٤٩) : « أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذى لا يكون الا فى الأفعال فيها نحو : لست منطقا ، ... وأما امتناعها من التصريف فانك اذا قلت (ضرب) و (كان) دللت على مضى ، فاذا قلت : (يضرب) و (يكون) دللت على ما هو فيه ، ومالم يقع ، وأنت اذا قلت ليس زيدا قائما غدا ، أو الآن ، أردت ذلك المعنى الذى فى (يكون) .

وقال العكبرى(٥٠) : « والدليل على الأول أنه لفظ يتحمل الضمائر ، وتتصل به تاء التأنيث الساكنة ، على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة ، فكان (فعلا) قياسا على (عسى) وبيان الوصف أنك تقول : لستُ ، ولستَ ، ولستِ ، ولستما ، وليسوا ، ولسن كما تقول : قلت ، وقلت ، وقلت ، وقالا ، وقالوا ، وقلن .... واذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلا ، وبطل كونه من القسمين الآخرين » .

---

(٤٨) الكتاب ١/٤٦ (هارون) .

(٤٩) المقتضب ٤/٨٧ بتصرف يسير .

(٥٠) التبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٨ تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى .

وقد اختار الرضى(٥١) : أيضا ـ كون (ليس) فعلا ، وعلل لذلك بأن هـذه الضمائر لا تتصل الا بالأفعال .

الثانى : ذهب جماعة من النحويين الى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) ونسب هذا الرأى الى ابن السراج ، وأبى على الفارسى فى أحد قوليه ـ وابن شقير .

واحتج القائلون بحرفيتها بالسماع والقياس .

أما السماع فما حكى سيبويه من قولهم : (ليس الطيب الا المسك) فرفع (المسك) و (الطيب) وأعرى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود (الا) .

وأما لقياس فلأن الفعل موضوع على الاثبات (الحدث والزمان) و (ليس) لا تدل على واحد منهما وانما تنفيهما فهى فى ذلك كـ (ما) النافية ، وغير ذلك من الأوجه التى ساقها العكبرى(٥٢) .

وممن نسب هـذا القول لابن السراج : أبو حيان ، والمرادى ، وابن هشام والسيوطى وبعض الباحثين المعاصرين .

قال أبو حيان(٥٣) : « وكلها ـ أى كان وأخواتها ـ أفعال ، الا (ليس) فذهب ابن السراج وابن شقير والفارسى فى أحد قوليه ـ وجماعة من أصحابه الى أنها حرف وذهب الجمهور الى أنها فعل .. » .

---

(٥١) شرح الكافية ٢/٦٩٢ .

(٥٢) التبيين ٣١٠ ، ٣١١ .

(٥٣) الارتشاف ٢/٧٢ .

وقال المرادى(٥٤) : « .... وذهب ابن السراج والفارسى — فى أحد قوليه وجماعة من أصحابه وابن شقير الى أنها حرف » .

وقال ابن هشام(٥٥) : « وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسى وابن شقير ، وجماعة ، والصواب الأول .. » .

وقال السيوطى(٥٦) : « .... المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات — كان وأخواتها — أفعال — لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج الى القول بحرفية (ليس) مستندا الى عدم تصرفها .... » .

وممن نسبه ابن السراج — أيضا — من الباحثين المعاصرين فضيلة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد قال(٥٧) :

« ... أول من ذهب من النحاة الى أن (ليس) حرف هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو على الفارسى ، وأبو بكر بن شقير وجماعة .... » .

ثم رد على ذلك ، وأيد رأى القائلين بفعلية « ليس » .

وعلى ذلك الرأى — أيضا — الدكتور شوقى ضيف(٥٨) ، قال : « ... كان جمهور البصريين يذهب الى أن (ليس) فعل ناقص ،

---

(٥٤) الجنى الدانى ٤٩٤ .

(٥٥) المغنى ١/٢٩٣ .

(٥٦) الهمع ١/١٠٠ .

(٥٧) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٣٦٣ .

(٥٨) المدارس النحوية ١٤٣ ط دار المعارف بمصر .

لاتصالها بالضمائر ، مثل : لست ، ولستما ، ولستن ، وذهب ابن السراج الى أنهـا حـرف ، لأنهـا لا تتصرف ، أى : لا يأتى منها المضـارع والأمـر .... » .

والحـق : أن ابن السراج لم يقل ذلك ، بل هو يقرر — فى صراحة أن (ليس) فعـل ، كما قال الجمهور ، وعبـارته فى ذلك لا تحتمل التأويل ، قال(٥٩) :

« .... فأما (ليس) فالدليل على أنهـا (فعـل) وان كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست ، كما تقـول : ضربت ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن ، كضربن ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ، كقولك : ضربت أمة الله زيدا ، وانما امتنعت من التصرف لأنك اذا قلـت (كان) دلـت على مضى ، واذا قلت : (يكون) دلت على ما هو فيـه ، وعلى مالم يقع ، واذا قلت : (ليس) زيد قائما ، الآن ، أو غدا ، أدت ذلك المعنى الذى فى يكون فلما كانت تدل على ما يدل عليـه المضـارع استغنى عن المضـارع فيهـا .... » .

وقال أيضـا(٦٠) : « ... ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها ، لأنها لم تتصرف تصرف كان ، لأنك لا تقول فيها : (يفعل) (فاعل) .. » .

فهذان نصان صريحان من كتاب « الأصول » يثبتان أنها فعـل لا حرف ، ولعل الذين نسبوا اليه القول بحرفيتها غرهم ما أورده فى

---

(٥٩) الأصول فى النحو ١/٨٢ .
(٦٠) الأصول ١/٨٩ ، ٩٠ .

كتابه نقلا عن سيبويه ، وهو قولهم(٦١) : (ليس الطيب الا المسك) ، ولكن الغرض منها هو تشبيه « ليس » بـ « ما » فى مجرد النفى ، ليس الا .

واذا تركنا كتاب الأصول ، وذهبنا الى (الموجز) وجدناه يذكر أن « ليس » فعل أيضا ، ويبين أنها عملت الرفع والنصب فيما بعدها تشبيها بالفعل من جهة اللفظ ، لأن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول .

قال (٦٢) : « .... كان وأخواتها ، وهى : صار ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، ومادام ، ومازال ، وليس ، وما كان فى معناهن ، مما يجىء عبارة عن الزمان فقط ، يدخلون جميع هذه على المبتدأ وخبره ، ويرفعون بها ما كان مبتدأ ، يشبهونه بالفاعل ، وينصبون الخبر ، يشبهونه بالمفعول ، فيقولون : ... ليس عبد الله منطلقا ، وأهل الحجاز : يشبهون « ما » بـ (ليس) فيقولون : ما عبد الله منطلقا ... » .

ونخلص من ذلك الى أن نسبة القول بحرفية (ليس) لابن السراج هذه نسبة غير صحيحة كما وضح من خلال النصوص التى سقتها له من « الأصول » و « الموجز » .

والصحيح أنه أثبت أن « ليس » فعل ، يدخل على المبتدأ والخبر

---

(٦١) كتاب سيبويه ١/١٤٧ (هارون) ومجالس العلماء للزجاجى (المجلس الأول) والامالى الشجرية ١/٣٠٢ تحقيق د. محمود الطناحى . وكتاب الشعر ١/٧ .

(٦٢) الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج ١/ ٥٥ .

فيرفع الأول ، وينصب الثانى ، وإذا أشبهته « ما » المسماة بالحجازية ، عملت مثله تماما فى رفع الأول ونصب الثانى .

والذى تركن اليه النفس أن (ليس) فعل ، غاية ما فى الأمر أنها فعل ضعيف لا يتصرف كما تصرف أخواته ، ومما يقوى هذا الرأى ما جاء عن ابن الشجرى فى معرض حديثه عن اعمال (أن) .

قال(٦٣) : « ... وربما وليها — يعنى أن — الفعل الغير متصل ، كقوله تعالى : « وأن ليس للانسان الا ما سعى »(٦٤) ، وانما حسن أن يليها « ليس » أضعف « ليس » فى الفعلية ، وذلك لعدم تصرفها .... » .

فابن الشجرى — هنا — يعترف بأنها « فعل » ولكنه ضعيف ، ولم ينسب لابن السراج القول بحرفيتها كما فعل غيره .

ومما يقويه — أيضا ما ذكره محقق كتاب « الموجز » حيث قال(٦٥) فى قسم الدراسة من الكتاب :

« ذهب الخليل الى أن « ليس » مركبة من « لا » و « أيس » فطرحت الهمزة ، وألزمت اللام بالياء ، الا أن ابن السراج يرى أنها « فعل » على زنة : فعل ، وأصله ليس » .

هذا كلام باحث حقق كتاب ابن السراج ، وقرأ كلام الرجل كلمة كلمة ، لأن ذلك من دواعى تحقيق الكتاب ، ثم أثبت له رأيه الذى جهر به ، وهو القول بفعليتها لا حرفيتها .

---

(٦٣) الأمالى الشجرية ٣/١٥٦ .

(٦٤) النجم ٣٩ .

(٦٥) الضوء الوهاج ٣١ .

المسألة الخامسة

(عسى) بين الفعلية والحرفية

اختلف(٦٦) العلماء في ذلك على آراء :

الأول : يرى جمهور النحاة أن « عسى » فعل ماض ، جامد ، غير متصرف ، ومعناه : الترجي في المحبوب ، والاشفاق في المكروه ، فهي تشبه « ليس » في أن لفظها الماضي ، ومعناها المستقبل ، لأن الراجي انما يرجو في المستقبل لا في الماضي .

قال سيبويه(٦٧) : « واعلم أن من العرب من يقول : (عسى يفعل) يشبهها بـ (كاد يفعل) فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله(٦٨) : « عسى الغوير أبؤسا » فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) ....» .

وقال المبرد(٦٩) : عسى : وهي لمقاربة الفعل ، واعلم أنه لابد لها من فاعل(٧٠) ، لأنه لا يكون فعل الا وله فاعل ، وخبرها

---

(٦٦) انظر هذه المسألة بتفصيل في المراجع الآتية : شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٦ والجنى الداني ٤٦١ ، ٤٦٢ والمغني لابن هشام ١/١٥١ ، ١٥٣ والاشموني ١/٢٥٨ ـ ٢٦٠ .

(٦٧) الكتاب ٣/١٥٧ .

(٦٨) مجمع الأمثال للميداني ١/١٧ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، والغوير : تصغير الغار والابؤس : جمع بؤس وهي الشدة وهو مثل يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

(٦٩) المقتضب ٣/٦٨ .

(٧٠) قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في هامش المقتضب ٣/٦٨ اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها تفسير معنى لا تفسير اعراب .

مصدر ، لأنها لمقاربته ، والمصدر اسم الفعل ، وذلك قولك : (عسى زيد أن ينطلق) و (عسيت أن أقوم) ، أى : دنوت من ذلك وقاربته بالنية، و (أن أقوم) فى معنى القيام ، ولا تقل عسيت القيام ... » .

ومن كلام سيبويه والمبرد يتضح أن « عسى » فعل ماض من أفعال المقاربة ، وتعمل عمل « كان » ولا يكون خبرها الا مضارعا واقترانه بـ « أن » كثير ، وتجريده منها قليل .

ومن وافق الجمهور فى قولهم هذا الزجاجى(٧١) ، وابن يعيش(٧٢) ، والجوهرى (٧٣) ، وابن هشام(٧٤) ، والسيوطى(٧٥).

الثانى : يرى ابن السراج وثعلب والزجاج أن (عسى) حرف .

وسأتناول ذلك بشىء من التفصيل بعد قليل .

الثالث : ذهب سيبويه(٧٦) وجماعة الى أن (عسى) تكون حرفا فى بعض أحوالها ، بمنزلة (لعل) اذا دخلت على ضمير متصل ، كعساك ، وشبهه ، واستدلوا بقول رؤبة(٧٧) :

---

(٧١) الجمل فى النحو ٢٠٠ .

(٧٢) شرح المفصل ٧/١١٥ .

(٧٣) الصحاح ٦/٢٤٢٥ .

(٧٤) المغنى ١/١٥١ .

(٧٥) الهمع ١/١٢٨ .

(٧٦) الكتاب ٢/٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٧٧) رجز استشهد به سيبويه على أن « عسى » محمولة على لعل فالضمير بعدها فى موضوع . الخصائص ٢/٩١ وابن يعيش ٢/١٢ وشرح التصريح ١/٢١٣ .

تقول بنتى قـد أتى أتاكا •
يا أبت علك أو عساكا •
وقد حكاه عن سيبويه : السيرافى(٧٨) •

قال الزبيدى(٧٩) : « •••• عسى ، قيل : فعل مطلقا ، أو حرف مطلقا ، قال شيخنا(٨٠) : كلا القولين غير محرر ، بل (عسى) فيهـا تفصـيل :

الحرفية اذا دخلت على ضمير متصل ، كـ (عساه) وهو مذهب سيبويه وجماعة ، وفعل من أفعال المقاربة اذا دخلت على ظاهر كما هو رأى المبرد والأخفش وغيرهما ، ولكل من الاسـتعمالين شروط •••• وكلام المصنف(٨١) غاية فى القصور والتقصير ، وعدم التحرير فـلا يعتـد به ••••

والذى يهمنا الآن الرأى الثانى الذى نسب لابن السراج القول بحرفيتها •

ومن عزا هـذا القول له :

الأنبارى ، وأبو حيان ، والمرادى ، وابن هشام ، والسيوطى ، وبعض الباحثين المعاصرين •

---

(٧٨) شرح السيرافى ٢/٢١٢ (دكتوراة) د/ سيد جلال حسانين كلية اللغة العربية القاهرة •
(٧٩) تاج العروس ١٠/٢٤٢ ط بولاق •
(٨٠) الشيخ محمد بن الطيب الفاسى مقدم التاج ص ٣ •
(٨١) أى : صاحب القاموس •

قال الأنبارى(٨٢) :

« وقد حكى عن ابن السراج أن (عسى) حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه » .

وقال أبو حيان(٨٣) : « سمى هذا الباب ببعض ما يقع فيه وهى : جعل وطفق ... وعسى ، خلافا لأحمد ـ يعنى ثعلب ـ اذ زعم أنها حرف لا فعل ، ونسب ذلك الى ابن السراج ... » .

وقال المرادى(٨٤) : « ذهب بعض النحويين الى أنها ـ عسى ـ حرف ، ونقله بعضهم عن ابن السراج ، وحكاه أبو عمرو الزاهد عن ثعلب ... » .

وقال ابن هشام(٨٥) : « عسى فعل مطلقا ، لا حرف مطلقا ، خلافا لابن السراج وثعلب » .

وقال السيوطى(٨٦) : « المشهور مذهب الجمهور ، أن المذكورات أفعال ، لاتصال ضمائر الرفع وانتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج الى حرفية (عسى) و (ليس) مستندا الى عدم تصرفهما ، ووافقه فى الأولى ثعلب ، وفى الثانية الفارسى وابن شقير ... » .

---

(٨٢) أسرار العربية ١٢٦ .
(٨٣) الارتشاف ٢/١١٨ .
(٨٤) الجنى الدانى ٤٦١ .
(٨٥) مغنى اللبيب ١/١٥١ .
(٨٦) الهمع ١/١٠ .

وقال الدكتور شوقي ضيف(٨٧) : « كان ابن السراج يرى أن (عسى) حرف لعدم تصرفها ، كـ (ليس) ، بينما كان الجمهور يرى أنها فعل لاتصالها بالضمائر ، مثل (عساك وعساه) هـذه طائفة من أقوال العلماء فى هـذا الموضوع فما موقف ابن السراج اذن ؟

بعد الرجوع الى تراث الرجل لم أجده يقول بما نسبه اليه هؤلاء العلماء بل وجدته يقرر فى صراحة تامة أن : (عسى) فعل ، لا حرف .

قال فى الأصـول(٨٨) :

« .. وعسيت أن تفعل ، وقاربت أن تفعل ، ودنوت أن تفعـل ولا تقول : عسيت الفعل ، ولا للفعل وتقول : عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلا ، وعسى أن يفعلوا ، وتكون « عسى » للواحـد والاثنين ، وللجمع ، والمذكر والمؤنث ، ومن العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بـ « كاد » يفعل .... » .

وقال فى (الموجـز)(٨٩) :

« ... باب عسى : تقول : عسى أن أفعل ، وعسى أن يفعـلا ، تكون (عسى) للواحـد ، والاثنين والجمـع والمذكر والمؤنث ، ومن العرب من يقول : عسى ، وعسيا ، وعسوا ، وعسيت ، وعستا ، وعسين و « أن » لازمة لها ، ومن العرب من يقول : عسى يفعـل ، فتحـذف « أن » يشبهها بـ « كاد » كما يشبهون « كاد » بها فيدخلون معهـا

---

(٨٧) المدارس النحوية ١٤٣ .

(٨٨) الأصـول ٢/٢٠٧ .

(٨٩) الموجـز ٦٠ .

« أن » واعـلم أن « عسى » لا تتصرف لا يقال منهـا (يفعل) ولا (فاعل) انما تجيء على مثال : رمى فى المـاضى فقط .... » .

ويفهم من النصين السابقين أن (عسى) عنده ـ فعل من أخوات « كاد » يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، وخبرها يجـوز أن يقترن بـ (أن) ، وأن يجرد منها ، والجملة فى موضع نصب فـكلامه يناقض ما نسب اليه من القول بحرفيتها .

ويناقض أيضا كلام أبى حيان الذى نقل عنه أنها حرف ابتـداء لا تعمل فيما بعدها شيئا . ولعل الذى حمل هؤلاء العلماء على نسـبة القول بالحرفية له : أن عنوان المبحث الذى تحدث فيه ابن السراج عن عسى(٩٠) : « باب الحروف التى جاءت للمعانى » .

وعد منها : أم ، وأو ، وهـل ، ولم ، ولن ، وأن . وفى معرض حديثه عن « أن » جاء النص السابق فى عسى ، فلعل من قرأ الكتاب توهم أن الكلام فى (عسى) لا فى (أن) والعكس هو الصحيح .

ومما يقوى ما فهمته من القول بفعلية (عسى) عند ابن السراج ما يلى :

١ ـ أن المحقق « الرضى » لم ينسب لابن السراج القول بحرفية (عسى) ، بل نسبه الى غيره ، وهو حجة فى ذلك . قال(٩١) :

« وزعم الزجاج أن (عسى) حرف لمـا رأى من عدم تصرفه ، وكونه بمعنى (لعل) ، واتصال ضمير المرفوع به يدفـع ذلك (أى القول بحرفيتها) » .

---

(٩٠) الأصـول ٢/٢٠٦ .

(٩١) شرح الكافية ٢/٣٠٢ .

٢ ــ قول محقق (٩٢) الارتشاف لأبى حيان عند نص أبى حيان السابق الذى نسب لابن السراج القول بحرفية عسى ، قال :

« بالرجوع الى كتب ابن السراج لم أعثر على أنه قال : ان عسى حرف فقد ذكر فى الموجز الأفعال التى لا تتصرف ، وعد منها (عسى) » ومن تتمة الكلام فى هــذه المسألة أقول :

اننى رجعت الى كتاب (مجالس ثعلب) ، ووجدت فيــه نصــا يوضح بجلاء أن الامام ثعلبا من القائلين ــ أيضا ــ بفعلية عسى ولم يقل انها حرفا كما نسب اليه •

يقول (٩٣) : « ••• « عسى ربكم أن يرحمكم » (٩٤) ، أى : كما أمر به ، قال : هــذه تسمى المقارنة وعسى عبد الله يقوم ، مثل : كاد عبد الله يقوم ، واذا أدخل (أن) فانه يقول : قارب أن يقوم ••• » •

ويفهم من هــذا الكلام أن (عسى) فعل لا حــرف • فنســبة القول بحرفيتها اليه أيضا مردوده ولا يعتد بها •

تعقيــب ومناقشــة :

أورد محقق (الموجز) لابن السراج فى قسم الدراسة بعض آراء ابن السراج التى انفرد بها ، ومن ذلك حديثه عن حرفيــة « عسى » ونقل كلاما لابن هشام فى هــذا المجال : « عسى فعل مطلقا ، لا حرفا مطلقا ، خلافا لابن السراج وثعلب » (٩٥) •

---

(٩٢) هامش الارتشاف ٢/١١٨ •
(٩٣) مجالس ثعلب ١/٣٠٧ ــ ٣٠٩ •
(٩٤) الاسراء : ٨ •
(٩٥) الضوء الوهاج ٢٤ •

ولم يعلق المحقق على كلام ابن هشام الذى أورده ، بل نقله التدليل على هذا فهو موافق لما قاله ابن هشام .

رغم أنه — بلا شك — قرأ « الأصول » قراءة فاحصة ، وحقق « الموجز » تحقيقا طيبا ، وفى هذين الكتابين كلام واضح لا يقبل اللبس أن « عسى » فعل ، لا حرف .

وكنا نرجوه — وهو باحث مقتدر — أن يتناول هذه المسألة بالبحث والتصويب ، وأن يرد على من ينسب لصاحبه غير الذى يقول به ، ويسوق النصوص المثبتة للرأى الصحيح .

وشبيه بهذا حدث مع باحث(٩٦) آخر قال : « ويرى الجمهور أن « عسى » فعل مطلقا ، ويرى ابن السراج وثعلب أنها حرف مطلقا .. » .

ورجح هذا الباحث رأى سيبويه وأنكر رأى ابن السراج وضعفه ولو تحرى وجه الحق والصواب فى المسألة لوجد أنها قضية لا أساس لها ، ولما أقام كل هذا الخلاف والجدل حولها .

اننى لو استقصيت البحوث والرسائل التى أدارت هذا الخلاف فى (عسى) بين الجمهور وابن السراج لطال بى الحديث ، وتضخم هذا المبحث .

ولكنى أوجه كلمة هادئة مضمونها : ينبغى الدقة والتحرى فى نسبة الأقوال الى أصحابها ولا يتأتى ذلك الا بالرجوع الى مؤلفاتهم الأصلية وتوثيق آرائهم منها ، بعد قراءتها قراءة متأنية فاحصة .

---

(٩٦) هو الدكتور ابراهيم محمد الادكاوى فى بحثه (جهود ابن خالوية النحوية) ص ٣٣ ط الأمانة ١٩٨٨م .

المسألة السادسة

مجيء « لن » للدعاء

من نواصب الفعل المضارع « لن » وهى وسائر النواصب تخلص الفعل المضارع للاستقبال • ومذهب سيبويه(٩٧) والجمهور : أن « لن » لا تختص بنفى المستقبل على سبيل التأبيد ، بل قد يكون استقباله محدودا بوقت وبغير وقت ، بدليل قول الله — تعالى — :

« قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى »(٩٨) •

فلو كانت للتأبيد لما صح أن يؤقت •

وقد خصها الزمخشرى(٩٩) بالتأبيد فى كتابه « الأنموذج » •

قال ابن مالك(١٠٠) : « وحمله على ذلك اعتقاده أن الله لا يرى ، وهو اعتقاد باطل » •

وقال الزمخشرى(١٠١) فى غير الأنموذج : ان « لن » لتأكيد ما تعطيه « لا » من نفى المستقبل •

---

(٩٧) الكتاب ٣/١١٧ وانظر : ابن يعيش ٨/١٠٨ والمغنى بحاشية الأمير ١/٢٢١ •

(٩٨) سورة طه ٩١ •

(٩٩) وضح الدكتور : أحمد عبد اللاه هاشم أن الزمخشرى لم يقل ذلك ، وانما قال فى الأنموذج و « لن » نظيره « لا » فى نفى المستقبل ، ولكن على التأكيد • انظر : لن بين الزمخشرى والنحويين •

(١٠٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١ •

(١٠١) الكشاف ١/٧٦ ، ٧٧ •

وقال ابن عصفور(١٠٢) فى الرد على الزمخشرى :

« وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفى بـ « لا » آكد من النفى بـ « لن » ، لأن المنفى بـ (لا) قد يكون جوابا للقسم نحو : والله لا يقوم زيد ، والمنفى بـ (لن) لا يكون جوابا له ، ونفى الفعل اذا أقسم عليه آكد ... » .

هل جاءت « لن » للدعاء ؟

كثير من النحاة نسب القول بهذا الى ابن السراج ، ومن هؤلاء : ابن الناظم ، وأبو حيان والمرادى ، وابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهرى والشيخ يس العليمى ، والأشمونى ، وغيرهم .

قال ابن الناظم(١٠٣) : « ولا يجوز أن يكون الفعل المنفى بـ « لن » الا خبرا ، وأجاز بعضهم أن يكون دعاء ، كالمنفى بـ « لا » فى نحو قول الشاعر(١٠٤) :

ولا زال منهلا بجرعائك القطر

---

(١٠٢) لم أجده فى المقرب ولا فى شرح الجمل المطبوع وانظر توضيح المقاصد للمرادى ٤/١٧٣ .

(١٠٣) تكملة شرح التسهيل ٤/١٤ .

(١٠٤) عجز بيت من الطويل لذى الرمة ، وصدره :

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى

البلى : الهلاك ، منهلا : متتابعا ، بجرعاء الدار : فناؤه ، القطر : المطر

من مراجعة : شرح التصريح ١/١٨٥ ، الهمع ١/١١١ ، ٢/٤ ، ٧٠ والدرر اللوامع ١/٨١ ، ٢/٣ ، ٨٦ .

وقال ابن السراج : « يدعى بـــ « ان » مثل قوله تعالى : « فلن أكون ظهيرا للمجرمين »(١٠٥) .

وقول الشاعر(١٠٦) :

(لن تزالوا كذالكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبـــال) انتهى كلامـــه .

وقال أبو حيـــان(١٠٧) : « ... تأتى « لن » للدعاء ، كما أتت (لا) كذلك ، وفاقا لجماعة من النحـــاة ، منهـــم ابن السراج وابن عصـــفور . » .

وقال فى الارتشاف(١٠٨) : « ولا يكون الفعل معها دعاء ، خلافا لابن السراج وابن عصفور » .

وقال المرادى(١٠٩) : « ذهب قوم منهم ابن السراج الى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء ، واختاره ابن عصفور وجعلوا منـــه قوله تعالى : « فلن أكون ظهيرا للمجرمين » .

---

(١٠٥) القصص من الآية ١٧ .

(١٠٦) بيت من الخفيف للأعشى ، ديوانه ص ١٣ تحقيق د/ محمد محمد حسين من مراجعة : الأصول ٢/١٧١ ، والمغنى ١/٢٨٤ وشرح أبياته للبغدادى ٥/١٥٦ وشرح التسهيل للمرادى ٤/٣٠٥ (رسالة بتحقيقنا) والأشمونى ٣/٢٧٨ .

(١٠٧) التذييل والتكميل (رسالة) ٦/٥٢٩ .

(١٠٨) ٢/٣٩١ .

(١٠٩) توضيح المقاصد ٤/١٧٤ .

« والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء الا « لا » خاصـــة » .

وقال الشيخ خالد الأزهرى(١١٠) : « ولا تقع « لن » دعائية ، بأن يكون الفعل بعدها دعاء ، خلافا لابن السراج ، وابن عصـفور ، وآخـــرين .... » .

وقال الأشمونى(١١١) : « .... تأتى « لن » للدعاء كما أتت « لا » كذلك ، وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور » .

ونستخلص من مجمل الآراء التى سبقت أنهم نسبوا لابن السراج القول بأن « لن » تجىء للدعاء . ولكن الواقع لا يؤيد هـذا الكلام ، فابن السراج حـكى رأى بعض العلمـاء الذين سـبقوه وبين أنهـم يـرون ذلك ، وقـد رد كلامهـم ولم يقبـله قـال(١١٢) : « .... اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر وانما استعظم أن يقال أمر ، والأمر لمن دونك والدعاء لمن فوقك ، واذا قلت : اللهم اغفر لى ، فهو كلفظك اذا أمرت فقلت : يازيد أكرم عمرا ، وكذلك اذا عرضت فقلت : انزل ، فهو على لفظ (اضرب) وقد يجىء الأمر والنهى والدعاء على لفظ الخبر ، اذا لم يلبس ، تقول : أطال الله بقاءه ، فاللفظ لفـظ الخبر ، والمعنى دعاء ، ولم يلبس ، لأنك لا تعلم أن الله قـد أطال بقاءه لا محالة ، فمتى ألبس شىء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين ، ...

---

(١١٠) شرح التصريح ٢/٢٣٠ .

(١١١) شرح الأشمونى على الألفية ٣/٢٧٨ .

(١١٢) الأصول فى النحو ٢/١٤٣ .

وقال قوم : يجوز الدعاء بـــ « لن » مثل قوله تعالى : « فلن أكون ظهيرا للمجرمين(١١٣) ...

والدعاء بـــ « لن » غير معروف ، انما الأصل ما ذكرنا ، أن يجيء على لفظ الأمر والنهى ... .

ومن قراءة هـــذا النص ندرك أنه لم يقل ان « لن » تأتى للدعاء ، ولم يكن أبا عذرتها ، وانما حكى ذلك عن قوم سبقوه ، وعلماء تقدموه ومع ذلك رد كلامهم ورفضه .

قال(١١٤) : « والدعاء بـــ « لن » غير معروف ، انما الأصل أن يكون بلفظ الأمر والنهى » .

وفى الهمع رجح السيوطى مجيء « لن » لدعاء .

قال(١١٥) : « وهـــذا القول اختاره ابن عصفور ، وهو المختار عندى ، لأن عطف الدعاء فى البيت (أى قوله ... ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال) قرينة ظاهرة فى أن المعطوف عليه دعاء لا خبر ... » .

وقـــد رد(١١٦) الشيخ يس العليمى عليه بقوله : « ان المرجـــع فى مدلولات الألفاظ انما هو اللغة ، ولا تثبيت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل ، بل ظاهر كلام أئمة اللغة أن مدلولها المطابقى انما هو النفى على ما فيه من المسامحة المشهورة ، وأن هـــذه المعانى الزائدة

---

(١١٣) القصص من الآية ١٧ .
(١١٤) الأصـــول ١٤٣/٢ .
(١١٥) الهمع ٤/٢ .
(١١٦) شرح التصريح ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك : لا يسمى التزاما على ما حرر في محله .. وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون (لن تزالوا كذالكم) .

خبرا لا دعاء ، ولا يعينه كون المعطوف عليه بـ « ثم » دعاء ، بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر .... » .

ولعلى أستأنس هنا برأى عالمين فاضلين لم ينسبا لابن السراج هذا الرأى — وهو القول بمجيء لن للدعاء — وهما : (ابن هشام والسيوطى) أما الأول فقد تناول هذه المسألة ولم ينسب لعالمنا هذا القول ، بل نسبه لغيره .

قال ابن هشام(١١٧) : « وتأتى « لن » للدعاء ، كما أتت « لا » كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور .... » .

والسيوطى — أيضا — نحا منحى ابن هشام حيث ذكر هذه المسألة وعزا القول بمجيئها للدعاء الى قوم من النحاة ولم يسمهم ولم يذكر اسم ابن السراج على وجه الخصوص . قال(١١٨) :

« .... الجمهور على أن الفعل بعد « لن » لا يخرج عن كونه خبرا ، كحاله بعد سائر حروف النفى غير « لا » ، وذهب قوم الى أنه قد يخرج بعد « لن » الى الدعاء كحاله بعد « لا » .... » .

---

(١١٧) المغنى ١/٢٨٤ .

(١١٨) الهمع ٢/٤ .

القول بمجيء « لن » للدعاء للفراء لا لابن السراج

بعـــد أن عرضت آراء العلماء فى المسألة ، وبينت أن ابن السراج لم يقل ذلك وانما حكاه عن علماء قبله ورد رأيهم ، أوضح أننى وقفت على رأى للفراء فى كتابه « معانى القرآن » يقول فيه ان « لن » تجىء للدعاء ، ومعروف أن الفراء قبل ابن السراج •

قال : عند شرحه لقول الله تعالى(١١٩) : « قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين » •

« فقد تكون : « لن أكون » على هـــذا المعنى دعاء من موسى ، اللهم لن أكون لهم ظهيرا فيكون دعاء ، وفى قراءة عبد الله فلا تجعلنى ظهـــيرا ••• » أ•هـ

وبهذا يعلم أن القـــول بأنها تأتى للدعاء هو قـــول الفراء وليس ابن السراج ، لأنه نص فى كتابه على ما يلى :

« وقال قوم يجوز الدعاء بـــ لن ، والدعاء غير معروف »(١٢٠) •

ولعلى أتساءل : هل اذا حكى الانسان رأيا عن غـــيره ولم يؤيده ينسب اليـــه ؟

والاجابة على هـــذا التساؤل معروفة •

---

(١١٩) معانى القرآن ٢/٣٠٤ •

(١٢٠) الأصـــول ٢/١٤٣ •

ثبت بأهم مراجع البحث

١ ــ أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام القاهرة ١٤٠٥هـ .

٢ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان النحوى تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس القاهرة ١٤٠٤هـ .

٣ ــ أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى تحقيق أ/ محمد بهجت البيطار ، مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق ١٣٧٧هـ .

٤ ــ الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ط : مؤسسة الرسالة بيروت .

٥ ــ أمالى ابن الشجرى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى ط : مكتبة الخانجى القاهرة ١٤١٣هـ .

٦ ــ انباه الرواة على أبناء النحاة للقفطى تحقيق أ/ محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط : دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

٧ ــ الانصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين عبد الحميد ط : دار الفكر القاهرة .

٨ ــ الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناى العليلى ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ١٩٨٢م .

٩ ــ البحر المحيط لأبى حيان ط دار الفكر ــ بيروت وبلا تاريخ .

١٠ ــ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق أ/ محمد أبو الفضل ابراهيم ط : عيسى الحلبى ١٣٨٤هـ .

١١ ــ تاج العروس من جواهر القاموس المرتضى الزبيدى ، ط : القاهرة ١٣٠٦هـ .

١٢ ــ تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩هـ .
١٣ ــ التبصرة والتذكرة للصيميرى ، تحقيق د/ فتحى أحمد على الدين مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ .
١٤ ــ التبيين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ط : دار الغرب الاسلامى ١٤٠٦هـ .
١٥ ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى ــ مصر ــ ١٣٨٧هـ .
١٦ ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦هـ .
١٧ ــ الجمل للزجاجى تحقيق د/ على توفيق الحمد ط : مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ .
١٨ ــ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل دار الآفاق ــ بيروت .
١٩ ــ حاشية الصبان بشرح الأشمونى على الألفية ط : الحلبى ــ مصر .
٢٠ ــ حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح بمضمون التوضيح ط : الحلبى ــ مصر .
٢١ ــ حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للسيوطى تحقيق أ/ محمد أبو الفضل ابراهيم ط : الحلبى ــ مصر ــ ١٣٨٧هـ .
٢٢ ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى ط : بولاق بمصر ، وطبعة أخرى للخانجى تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون .
٢٣ ــ الخصائص لابن جنى تحقيق الشيخ/ محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ (مصورة) .

٢٤ ــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للعـــلامة الشيخ/ محـــمد عبد الخالق عضيمة مصورات دار الحديث ــ القاهرة ــ (بلا تاريـــخ) .

٢٥ ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى ــ القاهرة ١٣٢٨هـ

٢٦ ــ ديوان الأعشى الكبير تحقيق وشرح د/ محـــمد محـــمد حسين القاهرة ١٩٥٠م .

٢٧ ــ ديوان امرىء القيس تحقيق أ/ محمد أبو الفضل ابراهيم ط : دار المعارف ــ مصر ١٩٥٨م .

٢٨ ــ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى نشره/ حسام المقدسى القاهرة ١٣٥٠هـ .

٢٩ ــ شرح الجمل لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح بغـــداد ١٤٠٠هـ .

٣٠ ــ شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (مصورة) عن طبعـــة المطبعة العثمانية ــ استانبول ١٣١٠هـ .

٣١ ــ شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق الشيخ/ محـــمد محيى الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة ١٤٠٠هـ .

٣٢ ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدى مركز البحث العلمى جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ .

٣٣ ــ شرح المفصل لابن يعيش ط : عالم الكتب ومكتبة المتنبى بمصر

٣٤ ــ شفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسينى البركانى المكتبـــة الفيصلية ــ مـــكة المكرمة ١٤٠٦هـ .

٣٥ ــ الصحاح (تاج اللغة وصـــحاح العربيـــة) للجـــوهرى تحقيق أ/ أحمد عبد الغفور عطار .

٣٦ ــ طبقات الشافية الكبرى لابن السبكي تحقيق الأستاذين د/ عبد الفتاح الحلو ، ود/ محمود الطناحي ط الحلبي ١٣٨٣هـ .

٣٧ ــ الكتاب لسيبويه ، المطبعة الأميرية ببولاق ، وطبعة أخرى بتحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون ط : الهيئة العامة للكتاب والخانجي بمصر .

٣٨ ــ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة استانبول ١٩٤١م (نسخة مصورة) .

٣٩ ــ لسان العرب لابن منظور ط : دار المعارف بمصر . الأولى .

٤٠ ــ ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه د/ صبحي عبد الحميد عبد الكريم ــ دار الطباعة المحمدية ــ مصر ١٤٠٦هـ .

٤١ ــ المدارس النحوية لدكتور/ شوقي ضيف ، ط : دار المعارف بمصر ــ الرابعة .

٤٢ ــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات ــ مركز البحث العلمي ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤٠٠هـ .

٤٣ ــ معاني القرآن للفراء تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار (مصورة) دار السرور ــ بيروت (بلا تاريخ) .

٤٤ ــ مع الأخفش الأوسط في معاني القرآن د/ جمال عبد العاطي مخيمر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٤٥ ــ معجم الأدباء لياقوت الحموي ــ (مصورة) بلا تاريخ .

٤٦ ــ مغني اللبيب لابن هشام تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ــ مطبعة محمد علي صبيح ــ مصر .

٤٧ ــ المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ط : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ــ مصر ١٣٨٥هـ .

٤٨ ــ الموجز لابن السراج تحقيق د/ محمد محمد سعيد مطبعة الأمانة مصر ١٤٠٠هـ .

٤٩ ــ نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنبارى تحقيق أ/ محمد أبو الفضل ابراهيم ط نهضة مصر ١٣٨٦هـ .

٥٠ ــ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى دار المعرفة للطباعة والنشر ــ بيروت وطبعة أخرى محققة بتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم الرسالة بيروت ١٩٩٢م .

٥١ ــ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط : النهضة المصرية .